أثر الخارجية القطرية على العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية

المؤلف

محمد مطر خابت الدوسري

الناشر

أيمست جروب

رقم الإيداع : 2025/32108

الترقيم الدولي : 978-977-95-4934-7

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف والناشر

لا يجوز نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه أو تصويره أو تخزينه أو تسجيله بأي وسيلة علمية مستحدثة أو نشره عبر الإنترنت سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير ذلك دون موافقة خطية من المؤلف والناشر

فهرس المحتويات

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 6
المقدمة 7
المشكلة البحثية 8
أهمية الدراسة 10
أهداف الدراسة 11
منهجية الدراسة..... 11
الفصل الثاني الدراسات السابقة 12
الفصل الثالث الإطار النظري..... 22
مفهوم السياسة الخارجية..... 23
خصائص السياسة الخارجية 28
توجهات السياسة الخارجية..... 30
محددات السياسة الخارجية 33
أهمية السياسة الخارجية 37
أدوات السياسة الخارجية..... 38
حالات تتضاءل فيها أهمية السياسة الخارجية..... 43
مفهوم العلاقات الدولية 44
معنى نظرية العلاقات الدولية..... 45
لمحة تاريخية لشكل العلاقات الدولية عبر العصور المختلفة 46
المبادئ الرئيسية للعلاقات الدولية..... 52

مبدأ الولاء القومي 53
مبدأ السيادة 53
مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول 54
نظريات العلاقات الدولية 54
النظرية الواقعية 54
النظرية الواقعية الجديدة 56
النظرية الليبرالية (نظرية الاعتماد المتبادل)..... 58
مفهوم النظام الإقليمي 59
مفهوم الأمن القومي 60
التمييز بين العلاقات الدولية والعلاقات الإقليمية 61
مفهوم القوى الناعمة..... 63
موارد القوة الناعمة 68
أدوات القوة الناعمة..... 69
قياس القوة الناعمة 70
القوة الصلبةHard Power 71
القوة الذكية Smart Power..... 72
القوة الإلكترونية Cyber Power 72
القوة الحادة: Sharp Power..... 73
مفهوم النظام الدولي..... 74
الفصل الرابع منهجية الدراسة وتحليل النتائج..... 78

المنهجية 79
المنهج الوصفي 79
أدوات جمع البيانات 81
العوامل الجيوسياسية والتاريخية المؤثرة في السياسة الخارجية القطرية 83
أولا: الموقع الجرافي 83
ثانيا: الثروة النفطية والغازية 85
ثالثا: علاقة قطر مع الإسلام السياسي 86
رابعا: السياسة الثقافية والإعلامية 87
دور قطر في الوساطات الدولية وتسوية النزاعات 92
أولا: الوساطة في لبنان 93
ثانيا: جهود الوساطة في السودان 94
ثالثا: دور قطر في تسهيل المفاوضات بين حركة طالبان والولايات المتحدة(2013–2020)
..... 95
توظيف قطر لموارد الطاقة (الغاز الطبيعي) في تعزيز نفوذها الدولي..... 96
أولا: الاستثمارات الخارجية وتعزيز النفوذ الاقتصادي العالمي 97
ثانيا: المساعدات الإنسانية والدبلوماسية الإنسانية كأداة نفوذ 99
استراتيجيات قطر في تنويع الاقتصاد 100
تأثير الحصار الخليجي (سابقًا) على نهج قطر الدبلوماسي 102
التحديات التي تواجه السياسة الخارجية القطرية.....104
الفصل الخامس النتائج والتوصيات.....108
نتائج الدراسة.....109

توصيات الدراسة 112
أولًا: التوصيات المتعلقة بالسياسة الخارجية والدبلوماسية 112
ثانيا: التوصيات المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار 114
قائمة المراجع 116
المراجع العربية.....116
المراجع الأجنبية 123
المواقع الإلكترونية 126
الملاحق 127

قائمة الملاحق

شكل رقم 1 مراحل وسياقات انتشار مفهوم القوة الناعمة وتطوره 67

شكل رقم 2 المفاهيم ذات الصلة بمفهوم القوة الناعمة..... 74

ملحق رقم (1) اتفاق الدوحة 2008.....128

ملحق رقم (2) جهود الوساطة القطرية على المستوى الإقليمي والدولي.....129

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة

شهدت دولة قطر خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في سياستها الخارجية، مما جعلها لاعبًا بارزًا في الساحة الدولية، يتجاوز تأثيرها الجغرافي المحدود ليشمل علاقاتها السياسية والاقتصادية على المستوى العالمي. وبفضل رؤيتها الاستراتيجية، استطاعت قطر توظيف مواردها الاقتصادية الضخمة لتعزيز مكانتها الدبلوماسية، حيث اتبعت سياسة خارجية تقوم على التوازن بين القوى الكبرى، والانخراط في الوساطات الدولية، ودعم المبادرات التنموية والإنسانية. وقد أسهم هذا التوجه في ترسيخ حضور الدوحة كفاعل رئيسي في النزاعات الإقليمية والدولية، وكشريك اقتصادي مؤثر في شبكات التجارة والاستثمار العالمية.

إن السياسة الخارجية القطرية تقوم على مجموعة من المحددات التي تجمع بين الاعتبارات الجيوسياسية، والأولويات الاقتصادية، والتوجهات الدبلوماسية النشطة. فمن جهة، يفرض الموقع الجغرافي لقطر في منطقة الخليج، وسط بيئة سياسية مضطربة، تحديات وفرصًا تستوجب تفاعلاً دقيقًا مع القوى الإقليمية والعالمية. ومن جهة أخرى، يشكل الاقتصاد القائم على تصدير الطاقة، خصوصًا الغاز الطبيعي المسال، أداة رئيسية في رسم معالم العلاقات الدولية للدولة، إذ لم تقتصر قطر على استخدامه كأداة اقتصادية فحسب، بل استثمرت فيه لتعزيز قوتها الناعمة، من خلال تأسيس شراكات اقتصادية طويلة الأمد مع مجموعة واسعة من الدول.

وفي ظل تعقيدات النظام الدولي الراهن، حيث تتشابك المصالح السياسية والاقتصادية بشكل غير مسبوق، تبرز السياسة الخارجية القطرية كنموذج للدبلوماسية المرنة التي تستند إلى تعددية الشراكات والتوجه نحو الوساطات في الأزمات الإقليمية والدولية. وقد لعبت هذه السياسة دورًا أساسيًا في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، سواء من

خلال مبادرات الوساطة في النزاعات أو عبر بناء تحالفات اقتصادية واستراتيجية تضمن تنويع الشراكات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للدولة.

وعليه، فإن دراسة أثر السياسة الخارجية القطرية على العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية تتطلب تحليلًا معمقًا للعوامل التي توجه هذه السياسة، ودورها في صياغة التحالفات، وتقييم مدى تأثيرها على المشهدين الإقليمي والعالمي. ومن خلال استعراض طبيعة التفاعلات القطرية مع القوى الكبرى والجهات الفاعلة الأخرى، يمكن فهم الكيفية التي تسهم بها قطر في إعادة تشكيل العلاقات الدولية في سياقات متعددة، سياسية واقتصادية.

المشكلة البحثية

تلعب السياسة الخارجية دورًا رئيسيًا في تحديد موقع الدول على الساحة الدولية. وتعتبر قطر نموذجًا لدولة صغيرة ذات نفوذ كبير يتجاوز مساحتها الجغرافية. فقد استطاعت توظيف مواردها الاقتصادية لتعزيز مكانتها السياسية والاقتصادية. كما نجحت في بناء شبكة علاقات دولية واسعة قائمة على التوازن والشراكة. لكن هذا التوجه أثار تساؤلات حول مدى تأثيره على النظام الدولي.

تعتمد قطر على استراتيجية دبلوماسية مرنة تشمل الوساطات والنشاط الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى تشكيل تحالفات جديدة وأحيانًا إلى توترات سياسية. فالتدخل القطري في قضايا إقليمية ودولية جعلها في موضع اهتمام عالمي. لكن طبيعة هذا التأثير تظل محل جدل بين الباحثين وصناع القرار.

من جهة أخرى، ترتبط السياسة الخارجية القطرية بتطورات الاقتصاد العالمي. فهي لاعب رئيسي في أسواق الطاقة، خاصة الغاز الطبيعي المسال. وهذا منحها أدوات

ضغط اقتصادي ساعدت في توجيه سياساتها الخارجية. لكن مع تغير توازنات الطاقة والسياسات العالمية، يبقى تأثير هذه الأدوات متغيرًا.

أمام هذه العوامل، تبرز إشكالية جوهرية حول طبيعة العلاقة بين السياسة الخارجية القطرية والتغيرات في العلاقات الدولية. هل تعزز هذه السياسة الاستقرار أم تساهم في تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي؟ وما مدى استدامة هذا النهج في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية؟ هذه الأسئلة تستدعي دراسة معمقة لفهم التأثير الفعلي للسياسة الخارجية القطرية. ومن هنا يصبح التساؤل الرئيسي للدراسة هو: " **إلى أي مدى تؤثر السياسة الخارجية القطرية على العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، وما هي الآليات التي توظفها لتحقيق أهدافها على الساحة العالمية؟**"

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية من أهمها:

1. ما هي الأسس والمحددات التي تقوم عليها السياسة الخارجية القطرية؟
2. كيف أسهمت السياسة الخارجية القطرية في تشكيل علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية؟
3. ما الدور الذي تلعبه قطر في الوساطات الدولية وتأثير ذلك على علاقاتها السياسية؟
4. كيف توظف قطر مواردها الاقتصادية، وخاصة الغاز الطبيعي، في تعزيز نفوذها الدولي؟
5. ما أثر الاستثمارات القطرية العالمية على علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من كونها تسلط الضوء على السياسة الخارجية القطرية كنموذج لدبلوماسية الدول الصغيرة ذات النفوذ العالمي، وهو موضوع لم يحظَ بالدراسة الكافية في الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالعلاقات الدولية. تسهم هذه الدراسة في إثراء النقاش العلمي حول كيفية تمكن الدول الصغيرة من تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في النظام الدولي المعاصر. كما تسهم في توضيح العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية، خاصة في مجال الطاقة، والسياسات الخارجية للدول، مما يعزز الفهم الأكاديمي لمحددات القوة الناعمة والصلبة في العلاقات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تفتح الدراسة آفاقًا جديدة للبحث حول دور الوساطات الدولية والاستثمارات العابرة للحدود كأدوات لتعزيز المكانة الجيوسياسية.

الأهمية العملية: تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في قدرتها على تقديم تحليل معمق لنهج السياسة الخارجية القطرية وتأثيره على التفاعلات السياسية والاقتصادية العالمية، مما يوفر رؤى قيمة لصناع القرار والدبلوماسيين والمحللين الاستراتيجيين. كما تساعد الدراسة الحكومات والمؤسسات الدولية على فهم الدور الذي تلعبه قطر في النظام الدولي، مما يسهم في بناء سياسات أكثر فاعلية للتعامل معها. وبالنسبة للشركات والمستثمرين، فإن الدراسة تقدم رؤى حول كيفية توظيف قطر لعلاقاتها الاقتصادية والاستثمارية لتعزيز نفوذها، مما يساعد في توجيه القرارات الاستثمارية والتجارية. وأخيرًا، تتيح الدراسة لصناع السياسات في الدول الصغيرة الأخرى الاستفادة من التجربة القطرية في توظيف الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية لتحقيق تأثير واسع النطاق رغم محدودية الموارد الجغرافية أو السكانية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الخارجية القطرية على العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، من خلال دراسة استراتيجياتها الدبلوماسية والاقتصادية، وتقييم مدى نجاحها في تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، ويتفرع من هذه الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية من أهمها:

1. تحديد الأسس والمحددات التي تقوم عليها السياسة الخارجية القطرية لفهم العوامل التي توجه قراراتها الدبلوماسية والاقتصادية.
2. تحليل طبيعة علاقات قطر مع القوى الإقليمية والدولية واستكشاف مدى تأثير سياساتها الخارجية على استقرار المنطقة والتوازنات الدولية.
3. دراسة دور الوساطات الدولية التي تقوم بها قطر وتقييم مدى فاعليتها في حل النزاعات وتعزيز مكانتها الدبلوماسية.
4. استكشاف كيفية توظيف قطر لمواردها الاقتصادية، خاصة الغاز الطبيعي، كأداة للنفوذ السياسي والاقتصادي على المستوى العالمي.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي فهو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على البحث عن معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

دراسة (ماجد حميد خضير، 2011)، "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"

يعالج البحث موضوع على قدر عالي من الأهمية وذلك لتنامي الدور القطري في الساحة العربية وازدياد فاعلية سياستها الخارجية رغم محدودية مكانتها الجيوبولتيكية. لذا فان الدراسة تنطلق من فرضية مفادها إن تزايد الحضور القطري في المحيطين الإقليمي والدولي نابع من رغبة قطرية لبناء ذاتها وإيجاد سياسية خارجية فاعلة ومستقلة وبعيدة عن الدوران في فلك المحاور الإقليمية في المنطقة. واستجابة لمتطلبات البحث فقد تقسيمه إلى مبحثين الأول تناول تحليل ودوافع السلوك السياسي الخارجي القطري من خلال ثلاث مباحث، الأول تناول المقومات المادية، والثاني تناول المقومات الاعتبارية أو القيمة، والثلث تناول المقومات الخارجية. إما المبحث الثاني فقد تناول آليات السلوك السياسي الخارجي وقد تم البحث فيه من خلال أربع محاور: الأول المحور الدبلوماسي، والثاني المحور العسكري، والثلث المحور الاقتصادي، والرابع المحور الإعلامي.

توصلت الدراسة إلى:

1. السياسة الخارجية القطرية استطاعت وضع مجموعة من الركائز والأهداف لبناء ذاتها وتعزيز مكانتها الإقليمية رغم عدم امتلاكها لقدرات جيوسياسية.
2. اعتمدت قطر على مجموعة من الدوافع لتحقيق أهدافها الاستراتيجية العليا وتنوعت تلك الدوافع بين دوافع مادية وقيمية.
3. استطاعت الخارجية القطرية الظهور كشريك في بعض القضايا العربية كقضية لبنان، ومشكلة دارفور، والعراق، وليبيا.

4. استطاعت قطر أن تقدم نفسها كوسيط نزيه نسبيا في أي مفاوضات تتطلبها الأزمات العربية والإقليمية كونها لا تملك مصالح متضاربة إلى حد ما مع الأطراف.

دراسة (وليد حسن المدلل، محمود الرنتيسي، 2024)، بعنوان: "مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية"

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مقومات السياسة الخارجية القطرية، عبر الوقوف على مرتكزاتها، وأهدافها، وأدواتها، وأهم سماتها في ظل بروز لدور القطري مؤخرا في عدد من القضايا الإقليمية، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن السياسة الخارجية القطرية تهدف إلى تحقيق طموحات قطر في ريادة إقليمية وعربية خاصة بعد تراجع وغياب اللاعبين الإقليميين الكبار، مثل: مصر، والسعودية من خلال فهم إدراك قطر لتوزيع خارطة القوة والمصالح في المنطقة والعالم، مما يدفع بقطر لتبني مواقف وسطية، والحفاظ على علاقات جيدة قدر الإمكان حتى مع الأطراف المتصارعة.

وقد اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تجميع البيانات وتحليلها وتفسيرها، كما استخدما أداة المقابلة مع المختصين إثراء للبحث، كما تم الاعتماد على كم وافر من المراجع المتنوعة وبلغات متعددة، لتجاوز أي نقص قد يترتب على الاستخدام الحصري لإحداها.

من أهم النتائج التي توصل لها البحث:

1. أن السياسة القطرية تستند بقوة إلى المرتكز السياسي والاقتصادي والإعلامي، فيما تواجهه هذه السياسة تحديات في المرتكز الجغرافي والعسكري بشكل واضح.

2. تعد سمة الانخراط الواسع في القضايا الدولية وتبني دبلوماسية الوساطة وغلبة البراغماتية والقدرة العالية على استثمار المقدرات الاقتصادية من أهم سمات السياسة الخارجية القطرية.

دراسة (عرفات علي جرغون، 2014)، بعنوان: "الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية"

تباين الموقف القطري من تلك الثورات وعلى رأسها الثورة المصرية كان له أبلغ الأثر على مرتكزات السياسة الخارجية القطرية، هذا التأثير الذي يرتبط بطبيعة الحال بالدور القطري في المنطقة قبل هذه الثورات وما آل إليه بعد الثورات. استندت قطر في دورها كفاعل إقليمي نشط قبل ثورات الربيع العربي على عدة مرتكزات أساسية وأهمها الأداة الاقتصادية والدبلوماسية الناعمة من خلال قناة الجزيرة الفضائية ولعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية. فيما تميز دور قطر في ثورات الربيع العربي، بالتدخل المباشر في هذه الثورات، اعتمادا على نفس المرتكزات، وعلى الرغم من أن الربيع العربي فتح الآفاق أمام قطر للعب دور مؤثر إلا أنها خسرت إلى حد بعيد ما كانت قد بنته من حيث الصدقية كدولة محايدة وعلى علاقة جيدة مع جميع دول المنطقة؛ حيث تبنت نمطا مميزا لسياستها الخارجية، يعكس مخاوفها ومصالحها.

دراسة (رعد أحمد عيسى الحسنات، 2022)، بعنوان: "أثر القوة الناعمة على السياسة الخارجية: دولة قطر نموذجا 2011:2021"

ناولت هذه الدراسة أثر القوة الناعمة على السياسة الخارجية دولة قطر أنموذجا في الفترة الزمنية 2011– 2021، حيث سعى الباحث الى تسليط الضوء على مرتكزات ومكونات القوة الناعمة ودورها في السياسة الخارجية وبالتطبيق العملي على دولة قطر، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في البحث من خلال دراسة مكونات القوة الناعمة

وتطبيقها على دولة قطر، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة لغايات إبراز نقاط القوة والضعف تجاه استخدام القوة الناعمة بالتطبيق.

توصل الباحث إلى العديد من النتائج كان أبرزها:

امتلاك دولة قطر لإمكانيات وقدرات دبلوماسية مرنة وديناميكية ساهم في إعطاء دولة قطر أدوار متعددة على صعيد السياسة الخارجية، كما أن الوضع الإقليمي ضمن فترة العام 2011 والحصار الاقتصادي وحتى السياسي المفروض على قطر، أتاح الفرص لها في تنويع علاقاتها الدولية والإقليمية ومنها تركيا وإيران من أجل الضغط أو التخفيف من حدة الحصار.

توصل الباحث إلى نتيجة أخرى مفادها أن للولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في إفساح المجال لدولة قطر وتفاعلاتها الدولية، ويجد الباحث بأن قطر نموذج حي في تطبيق القوة الناعمة بمكوناتها الثلاثة وخصوصا الجانب الإعلامي الذي يعتبر الذراع الرئيسي في رسم السياسة لخارجية القطرية ومن خلال تسليط الضوء على القضايا الإقليمية والدولية وفق منظور إعلامي وتحليلي جذاب، كما ساهمت المقومات الاقتصادية بدرجة كبيرة في تنفيذ السياسة الخارجية وبالأخص تصدير الغاز وجذب الاستثمار الخارجي، وغيرها من المرتكزات التي أعطت لدولة قطر دورا إقليميا ودوليا مؤثرا، كما استخدمت دولة قطر العديد من الوسائل المتاحة لها من أجل لعب دور إقليمي ودولي نشط ومنها الدبلوماسية والوساطة في حل الخلافات الدولية، وكانت المكونات الثلاث في القوة الناعمة تميل لصالحها في كل الأحوال، ناهيك عن الظروف الإقليمية التي سمحت لها في التفاعل الدولي.

دراسة (محمد هزاع عبد الهادي درعه، 2021)، بعنوان: "أثر السياسة الدولية على السياسة الخارجية لدولة قطر"

كشف البحث عن أثر السياسية الدولية على سياسة الخارجية لدولة قطر. تناول البحث العوامل المتغيرة في السياسة الخارجية وتتضمن الدبلوماسية السياسية، والتعايش السلمي الدولي، والرأي العام، والتكنولوجيا، والبيئة الخارجية. وأشار إلى اتجاهات ومبادئ السياسة الخارجية؛ حيث ينظر إليها على أنها نظام يتم فيه صياغة قرارات السياسة الخارجية والتخطيط لتنفيذها، وأن صانعي القرار هم عنصر مهم في عملية صياغة السياسة الخارجية.

وأوضح أن السياسة الخارجية تتغير نتيجة العوامل فمثلًا هناك التغير الناتج عن تغيير النظام أو تحول الدولة من نظام حكم إلى نظام آخر. وتطرق إلى أثر المساعدات الخارجية في السياسة الخارجية لدولة قطر؛ حيث شاركت قطر في أنشطة تقديم المساعدات والتبرعات، واتبعت نهج السياسة الخارجية الناشط وأن تكون جهة لإقليمية فاعلة رئيسية في المساعدة الإنمائية والمساعدات الإنسانية. وبين الدوافع السياسية للمساعدات الخارجية التي تعتبر من أحد وأهم الوسائل المهمة للسياسة الخارجية القطرية والتي استخدمتها بشكل مهني بغرض تحقيق استراتيجيتها وأهدافها التنموية. واختتم البحث بالتأكيد على تعزيز قطر شرعية في النقاشات العالمية وكذلك الهيئات الدولية والوكالات المتعددة الأطراف بجانب الحوارات والنقاشات مع الجهات الفاعلة نحو الاحتياجات الإنسانية وتوسع النزاعات الإقليمية والدولية وتدخل الوساطة الفكرية.

دراسة (عبد الله سالم ناصر النعيمي، 2017)، بعنوان: "السياسة الخارجية القطرية في بعدها العربي والإقليمي والدولي 2010: 2015"

تسعى الدراسة للوقوف على توجهات السياسية الخارجية القطرية على الصعيد العربي والإقليمي والدولي، وفيما إذا كانت منسجمة مع ثوابت سياستها الخارجية المحددة بنص المادة السابعة من الدستور القطري، وبيان توجهات السياسة الخارجية القطرية في بعدها العربي والإقليمي والدولي خلال الفترة 2010–2015. وسعت الدراسة للتثبت من صحة الفرضية التي انطلقت منها والتي تنص على "يوجد تأثير إيجابي للالتزام بالثوابت الدستورية على توجهات السياسي الخارجية القطرية في بعدها العربي والإقليمي والدولي" وأثرت معطيات البيئة الإقليمية والدولية على توجهات السياسة الخارجية القطرية في بعدها العربي والإقليمي والدولي 2010–2015، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظام، ونظرية صنع القرار في معالجة موضوع الدراسة.

خلصت الدراسة إلى أن دولة قطر تنتهج منذ استقلالها انطلاقا من التزامها التاريخي والقومي سياسة تستند على وحدة المصير والهدف للدول الخليجية والعربية والإسلامية وتوثيق التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة المحبة للسلام في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وبما يدعم ويخدم الأمن والسلم الدوليين ويحقق الرفاهية والرخاء لجميع الدول والشعوب، استخدمت قطر أدوات متعددة من القوة معتمد ة في ذلك على القوة الذكية (القوة الناعمة) بمعنى ممارسة النفوذ من خلال الطرق الدبلوماسية، وبناء القدرات، والنفوذ الاقتصادي، والتحالفات الإقليمية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية القطرية، وإن هناك تكاملا في الأدوار القطرية في الصعد العربية والإقليمية والدولية وعلى عدة مستويات سياسية، واقتصادية، وإعلامية، وذلك في إطار

سعي قطر للقيام بدور فاعل في القضايا الإقليمية. وتوصي الدراسة بالعمل على الاستمرار في سياسة الانفتاح في العلاقات القطرية الإقليمية والدولية، في ظل ما تواجهه المنطقة الخليجية من تحديات سوف تؤثر على مستقبل منطقة الخليج، ومواكبة المستجدات والتطورات العالمية أو التكيف معها بتبني فلسفة الدبلوماسية الواقعية مع تقبل تبعات الإسهام في تحقيق السلام ورفض الاحتكام إلى القوة في فض المنازعات، والاستمرار بسياسة تقديم المساعدات الإنسانية فقد قدمت قطر مساعدات مالية وعينية وطبية للعديد من الدول العربية الشقيقة، لما لذلك من أثر على السياسية الخارجية القطرية.

دراسة (خليفة بن عبد الله آل ثاني، 2021)، بعنوان: "أثر الأزمة الخليجية على العلاقات القطرية مع القوى الإقليمية: تركيا – إيران أنموذجا 2017–2020"

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى الأزمة الخليجية وأثرها في تعزيز العلاقات مع القوى الإقليمية مع تركيا وإيران كنموذج للدراسة؛ وأتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المصلحة القومية، إذ قام الباحث بتحديد الفترة الزمنية للدراسة عام 2017 كنقطة بداية باعتبارها النقطة التي اندلعت فيها الأزمة الخليجية، إلى عام 2020 كنقطة نهاية بوصفه العام الذي أجريت فيه الرسالة مع متابعة لمجريات أحداث الأزمة فيها؛ ونظرا لأهمية الأزمة الخليجية المؤثرة على طبيعة العلاقات القطرية مع كل من إيران وتركيا فإن الدراسة سعت للإجابة حول مدى إسهام الأزمة الخليجية في تعزيز العلاقات بين قطر وكل من الدولة التركية والإيرانية. كما تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول يعرض الفصل الأول من خلاله الإطار العام للدراسة ويشمل على المقدمة والمشكلة والأهمية ومصطلحات الدراسة وأبرز الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع، وفي الفصل الثاني نشأة وتطور الأزمة الخليجية الذي يوضح من خلالها تطور الأزمة

الخليجية القطرية، وفي الفصل الثالث يوضح الباحث أدوار القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط (تركيا وإيران نموذجا)؛ أما الفصل الرابع فقد تناول الباحث المحددات السياسية الخارجية لكل من تركيا وإيران تجاه دول الخليج العربي.

توصل الباحث إلى عدد من النتائج من أبرزها:

1. فقدان التعاون بين دول مجلس الخليج العربي وقطر جعل العلاقات مع القوى الإقليمية وخاصة إيران وتركيا تتضح بشكل أسرع وأوسع.
2. كما أكدت الدراسة بأن هناك تفاوت وتباين في العلاقات ما بين قطر وتركيا وقطر وإيران، مما أثر ذلك على قدرة صناع القرار في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الجوانب السياسية والاقتصادية والعلاقات الخارجية.

دراسة (محمد مرعي جاسم، 2019)، "السياسة الخارجية القطرية بعد 2010: المتغيرات والدور الإقليمي المتوثب"

انصرف البحث في المبحث الأول إلى المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية القطرية، وكان بعضها كابحاً لحركة صناع القرار (الجغرافي السكاني، العسكري) وأخرى داعمة (الاقتصادي، الإعلامي)، وقد سعى صناع القرار إلى تحقيق العديد من الأهداف، كهدف حماية الذات وتحقيق السمعة والنفوذ الإقليمي. كما اتسم السلوك السياسي الخارجي بالبراغماتية الشخصانية والاعتماد على قوه عظمى (سياسة العراب) وتوظيف الإسلاميين والاستخدام المكثف للإعلام. وتبيين في المبحث الثاني أن قطر وظفت قطر جل قدراتها الاقتصادية، وأطلقت العنان لأدواتها الإعلامية فضلا عن توظيف الإسلاميين في تحركها الإقليمي بعد 2010. وانغمس صناع قرارها في المحيط الإقليمي بصورة متوثبة إبان الحراك العربي وإلى الحد الذي شاركت فيه قوات الناتو في ضرب النظام الليبي. ويكمن وراء سلوكها المتوثب جملة أسباب من أبرزها؛ السعي

لتنفيذ مشروعها الاستراتيجي لنقل الغاز إلى أوروبا عبر سوريا وليبيا لكسر الاحتكار الروسي، والمجيء بأنظمة سياسية حليفه لقطر في الدول التي شهدت الحراك، لإضعاف الهيمنة السعودية ولتكون قطر (الدولة القلب) ليس في الخليج العربي، بل في منطقة الشرق الأوسط، والوقوف بوجه الهيمنة الإيرانية.

الفصل الثالث
الإطار النظري

مفهوم السياسة الخارجية

على الرغم من الاختلاف الحاصل في تحديد المفهوم إلا أن العديد من المفكرين والباحثين قدموا محددات مفاهيمية فيما يخص مفهوم السياسة الخارجية وما له من دور في توضيح خصائص ووظائف هذا الفرع من العلاقات الدولية. فتتفاوت تعاريف السياسة الخارجية حيث لا يوجد هناك تعريف موحد للسياسة الخارجية وتتصف التعاريف بالعمومية أو بالتركيز على أحد أبعادها، هذا يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة تأطيرها في أبعاد محددة.

يستخدم مصطلح السياسة الخارجية حسب فريق الابحاث لمعهد بروكينغر للإشارة للمسار السياسي المركب والديناميكي الذي تتبعه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وتشتمل السياسة الخارجية للدولة على تعهداتها والتزاماتها، الأشكال الحالية لمصالحها الوطنية وأهدافها ومبادئ حق التصرف التي تعلنها. أما السياسة الخارجية حسب قاموس بنغوين للعلاقات الدولية فهي تشير للنشاط الذي يترتب عنه تصرفات، وردود أفعال وتفاعلات الوحدة الدولية. (Jan Martin Rolenc,2013)

يعرف باتريك مورجان السياسة الخارجية على أنها: " التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الخرين"، بينما دانيال باب فيعرف السياسة الخارجية على أنها: "مجموع منتظم للفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية، والسياسة الخارجية هي الأهداف الموجهة بشكل منتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف السياسة الخارجية. (زهير بوعمامة، 2010)

أما هولستي يعرف السياسة الخارجية بأنها "جملة التغييرات الدراماتيكية في نمط الأمة تجاه العلاقات الخارجية". (Ole R Holsti, 1992)

قدم الكاتب السياسي الأمريكي ولتر ليبمان في كتابه " السياسة الخارجية للولايات المتحدة" ما يكاد يكون معادلة تتركب منها السياسة الخارجية حيث يقول "إن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام"، على أن الالتزام الخارجي في رأيه هو: "كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم استخدام القوة".

ومن جهته يعبر عالم السياسة الأمريكي روبرت كونتور عن ذات المعادلة في كتابه " السياسات الدولية المعاصرة" بالقول: " إن السياسة الخارجية الأكثر فاعلية هي تلك المبنية على مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على إدراك القيام باختيار منطقي يأخذ بعين الاعتبار كلًا من الإمكانات المتاحة والغايات المرسومة. (روبرت كانتور، 1989)

هذه المعادلة تمكننا من تحليل أكثر تعمقًا في دراسة السياسة الخارجية من حيث إنها تتضمن حقيقة أن السياسة الخارجية هي عملية صناعة لقرارات تتحكم فيها محصلة تفاعل جملة من المحددات البيئية، يمكن تصنيفها إلى محددات البيئة الداخلية ومحددات البيئة الخارجية.

وهذا التحليل القائم على إدراك أن هناك عملية تفاعل بين مختلف المحددات البيئية، سيمكننا من تجاوز الدراسات الكلاسيكية للسياسة الخارجية التي كانت تعتمد على تحاليل نوعية للأحداث والتطورات الدبلوماسية، أما المحددات الداخلية فإما كانت متجاهلة أو يتم التعامل معها بسطحية وعمومية. ويرى ستين رينين أنه يتعذر دراسة مواضيع التغير في السياسة الخارجية من دون أن يكون التحليل متعلقًا بكثافة تغير معالم القوة على المستوى الدولي، غير أن اتجاهات السياسة الخارجية تتعلق أيضًا بالعملية السياسية الداخلية. (Sten Rynning, 2001)

تستند الدراسات إلى تعريف جيمس روزناو –الذي يعد أكثر التعريفات شمولًا–والذي ينص على أن السياسة الخارجية هي: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفًا"، ويعرف روزناو في مقام آخر السياسة الخارجية بأنها: " التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة. (James Rosneau, 1968)

تنبع أهمية السياسة الخارجية في أنها تلعب دورا تنمويا يضفي مكانة على الوحدة الدولية تحفز الوحدات الدولية الأخرى على تنمية العلاقات بهذه الوحدة، كما تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة وتأمين مصالحها الخارجية وتحقيق التكامل القومي والاستقرار السياسي، وعلى الصعيد الداخلي فإن السياسة الخارجية عامل مهم في تدعيم وإضفاء الشرعية على صانع القرار وزيادة شعبيته باكتساب احترام الرأي العام من خلال سياسته الخارجية أو العكس. (سليم، 2001)

انطلق اساتذة العلاقات الدولية من أن مفهوم السياسة الخارجية مرتبط بثلاث أبعاد أساسية هي:

1. بيئة خارجية تتحرك فيها الوحدات السياسية.
2. مجموعة من الالتزامات الخارجية المعبرة عن مصالح الوحدة السياسية، تحدد في إطار الأهداف والغايات المرسومة.
3. قدرات وإمكانات الدولة من القوة اللازمة لتنفيذ الالتزامات وتحقيق الأهداف. (زهير بوعمامة، 2010)

من الواضح اختلاف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق، وذلك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها. ويمكن عرض بعض تعريفاتها في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج

من أهم رواد هذا الاتجاه، الدكتور "محمد السيد سليم"، إذ عرف السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارج". (أبو عامر علاء، 2001)

هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية، إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة وإنما هي كذلك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية .كما يؤخذ على تعريف الدكتور "محمد السيد سليم" عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه، فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية.

الاتجاه الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار

من أهم رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان" الذي عرف السياسة الخارجية بقوله "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية. (جونسون لويد، 1989)

كما يعرف مازن الرمضاني السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار". (سليم، 1987)

ويؤيدهما في هذا الطرح المفكر ريتشارد سنايدر باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار، فيرى "أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها. وإن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة".

انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار فحصروا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه، وفي هذه الحالة لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار. فالسياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار وأشمل كذلك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار. إلا أن سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية. مع العلم أن السياسة الخارجية هي نشاط موجه للبيئة الخارجية وهي في هذه الحالة تتميز عن سلوك صانع القرار. إذ يمكن القول إن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية وأن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية. (محمد السيد سليم، 1987)

الاتجاه الثالث: يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط

انطلاقًا من حصر الاتجاه السابق السياسة الخارجية في سلوك صانعي القرار، رأى اتجاه ثالث أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول. وفي هذا الإطار قدم حامد ربيع تعريفا للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط الخارجي؛ حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود

حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية". (سليم، 1987)

خصائص السياسة الخارجية

تميز السياسة الخارجية بشكل عام بنفس الخصائص مهما كانت طبيعة الدولة، إلا أن توجهاتها تختلف من دولة إلى أخرى حسب تطلعاتها وطبيعة نظامها السياسي. تتكون السياسة الخارجية من عناصر أساسي، يتمثل الأول في الطرف الدولي الذي يصدر عنه النشاط او السلوك في السياسة الخارجية، ويدور العنصر الثاني حول القضية أو الموقف الذي يتطلب فعال أو رد فعل من الأطراف الدولية، أما الثالث فيتجسد في تلك القرارات وردود الأفعال التي تقوم بها الوحدات الدولية الأخرى بغية تحقيق أهداف مرتبطة بالقضية أو الموقف الدولي، ويمكن حصر هذه الخصائص في:

- الطابع الرسمي الواحدي: فالسياسة الخارجية تنصر إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى، وهذا البعد هو الذي يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية. والمقصود بالرسمية هو: "أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة. أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية". (محمد السيد سليم، 1998)

بالرغم من أن الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وأراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية، ولهم كذلك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف، إلا أنها لا تتسم بطابع الرسمية التي من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

وأهم جهاز في الدولة يعطي للسياسة الخارجية الطابع الرسمي هو جهاز السلطة التنفيذية، والذي يمثله في غالب الأحيان رئيس الدولة، ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الدفاع، وغيرهم من الشخصيات التي تمثل الأجهزة الرسمية في الدولة.

كما أن السياسة الخارجية لا توجه فقط إلى الدول كوحدات دولية تقليدية فيمكن أن توجه إلى وحدات دولية حديثة كالمنظمات الدولية، أو أحزاب سياسية ذات وزن إقليمي، فمثلًا السياسة الخارجية لإيران في دعمها لحزب الله اللبناني، والسياسة الخارجية لسوريا في دعمها لحركة حماس الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني.

- الطابع الاختياري: يعني أن" برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة. فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وأن تلك الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، وبالتالي فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية".
- الطابع الهادفي: إن أي سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار، ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. من هذا المنطلق، لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد رد فعل إلى تجاه البيئة الخارجية، وإنما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على أقل تقدير. (عربي لادمي محمد، 2016)

توجهات السياسة الخارجية

تتبع الدولة توجها معينا في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذلك التوجه وفقا للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها. كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

التوجه الإقليمي –العالمي

ينصرف التوجه الإقليمي إلى توجيه السياسة الخارجية للدولة وفقا لمجالها الجغرافي. فهناك دول توجه سياستها الخارجية نحو مجالها الإقليمي ولا تعطي أي اهتمام للقضايا البعيدة عن إقليمها. (محمد السيد سليم، 1987)

من أهم أمثلة الدول التي تنتهج هذا التوجه، جمهورية مصر العربية، فالمجال الرئيسي لسياستها الخارجية هو الشرق الأوسط، كذلك السياسة الخارجية للبرازيل تجاه أمريكا اللاتينية. والسياسة الخارجية التركية في فترة تسعينيات القرن الماضي تجاه دول أسيا الوسطى والقوقاز.

وهذا التوجه تصاحبه صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدولة لذاتها، وهو دور الزعيم الإقليمي، بحيث تقوم به الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة تستثمر الدولة هذه الإمكانيات للقيام بدور نشط على الصعيد الإقليمية، من أهم الدول التي تلعب هذا الدور وتبحث عنه كل من تركيا وإيران، فكل منهما تسعى إلى التأثير في قضايا الشرق الأوسط.

يقابل التوجه الإقليمي، التوجه العالمي، بحيث توجه الدولة في هذه الحال سياستها الخارجية نحو وحدات دولية خارج إقليمها، فاهتمامات هذه الدول موزعة على شتى دول العالم، كما أنها تشمل أقاليم العالم ومن أمثلة الدول ذات هذا التوجه، الولايات المتحدة الأمريكية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فهي توجه سياستها الخارجية تجاه مناطق عدة من العالم، فسياستها نشطة في الشرق الأوسط، وإفريقيا، وآسيا، وأوروبا.

يصاحب هذا التوجه (العالمي) صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدول في سياستها الخارجية وهو دور زعيم تيار أو اتجاه دولي عام. حيث إن لهذه الدول دورا قياديا خاصة على الصعيد الدولي وعادة ما يعكس ذلك وجود عقيدة معية لدى الدولة وإمكانيات كبيرة تسمح لها بتحقيق هذا الدور. (ناصيف يوسف، 1985)

توجه إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة

يميز هذا التصنيف بين توجه سياسة خارجية يسعى لإقرار النمط الراهن للعلاقات الدولية وبين توجه سياسة خارجية يسعى إلى تغيير النمط الراهن للعلاقات الدولية إلى نمط مثالي متصور. وتوجه الإقرار أو التغيير في العلاقات الدولية الراهنة لا ينصرف فقط إلى القضايا الإقليمية، بل يشمل كل القضايا الدولية في شتى أنحاء المعمورة. (جيلين بالمر، كليفتون مورجان، 2011)

ونتيجة لأتساع انتشار هذا التوجه(الإقرار/التغيير) تتغير بعض معطيات الواقع الدولي، كنمط التحالفات الدولية، وهيكل التعامل الاقتصادي الدولي، وعلاقات القوى الدولية من أهم السياسات التي تساهم في تحقيق إقرار الوضع القائم إلى حد ما، سياستي الحياد وعدم الانحياز. وهاتان السياستان اعتمدتهما الدول المستقلة عن القطبين المتصارعين أثناء الحرب الباردة. وهما تكسبان الدول دور المستقل النشط، حيث

تكتسب الدولة المحايدة وغير المنحازة مصداقية عند الجميع، وبالتالي تستطيع أن توظف ذلك في خدمة السلام والاستقرار الدوليين وأبرز مثال على هذا التوجه مملكة النمسا. (ناصيف يوسف، 1985)

أما السياسات التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في العلاقات الدولية هي سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية. بحيث كل حلف يسعى إلى احتواء أكبر عدد من الدول لتأييده للسيطرة على المواقع الحيوية، وبالتالي يمنع الحلف الضد من تقوية دفاعاته، مما يسهل السيطرة عليه وإلغائه، وهذا ما حصل بالفعل خلال الحرب الباردة بين حلف الناتو ووارسو، حيث زال الأخير بسقوط الاتحاد السوفيتي. (جيلين بالمر، كليفتون مورجان، 2011)

التوجه التدخلي واللاتدخلي

إذا كان التوجهين السابقين صنفا وفقا لأهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية، فان هذا التوجه يصنف السياسة الخارجية من خلال الأدوات التي تتبعها الدولة في تنفيذ سياستها. بمعنى إلى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى. يذهب التوجه التدخلي إلى سعي الوحدة الدولية للتأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى وتوجيهها بالتأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها. (محمد السيد سليم، 1987)

وهذا التوجه تعتمده في غالب الأحيان الدول الكبرى والدول الإقليمية، والتي تبحث دوما عن النفوذ وتسعى للمحافظة على مصالحها القومية خارج إقليمها. ومن أبرز الدول التي تنتهج هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، وفرنسا في دول البحيرات الكبرى، وروسيا كقوى كبرى وإيران وتركيا في الأزمة السورية منذ 2011 كقوى إقليمية. أما بالنسبة للدول العربية فمن أبرز الدول التي انتهجت التوجه التدخلي

نجد سوريا تجاه لبنان، بحيث بلغ تدخلها ذروته في الفترة السابقة لاغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري عام 2005، وكذلك التدخل العربي (الإمارات، قطر، السعودية، .....) بقيادة السعودية في البحرين واليمن.

أما التوجه اللاتدخلي، فإنه قد يحاول أيضا التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى، ولكن بدون تدخل في تركيب السلطة السياسية. وهذا التوجه تنتهجه في غالب الأحيان دول ذات سياسة خارجية متوازنة، حيث تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من مصالحها دون اللجوء إلى التدخل، وهذه الدول تعتمد على الاتفاقيات الرسمية. (محمد السيد سليم، 1987)

إن الحديث عن هذه التوجهات الثلاثة للسياسة الخارجية كل على حدا، لا يعني أن انتهاج الدولة لأحدها يمنعها من انتهاج الأخر، فمن الممكن تصور تداخل الأنماط الثلاثة لتوجهات السياسة الخارجية للوحدة الدولية في توجه عالمي قوامه إقرار الوضع الراهن بشكل تدخلي.

محددات السياسة الخارجية

بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.

تساعد هذه المحددات على فهم اختلاف السياسة الخارجية للوحدات السياسية، أي لماذا تختلف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية عن السياسة الخارجية للصين، عن السياسة الخارجية لروسيا، عن السياسة الخارجية لدولة نامية كمصر. ولماذا يمكن أن تتغير السياسة الخارجية للوحدة السياسية الواحدة بتغير الزمن؟

ويمكن تقسيم ما يغير دولة عن أخرى في ثلاث مجموعات أساسية:

1. متغيرات موضوعية: وهي تلك المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية مستقلة عن فهم صانع السياسة الخارجية.
2. المتغيرات الداخلية: وهي متغيرات تقبع داخل إطار الدولة الواحدة، ومرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي.
3. المتغيرات الخارجية: وهي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية، أي من خارج نطاق ممارستها لسلطتها، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى.

- **المحددات الجغرافية**: تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي. أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياسة الخارجية. فالموقع الجغرافي مثلًا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الاستراتيجية، ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي كما يمكنه أن يساهم في بناء قوة الدولة. (فهم، 2006)
- **الموارد الطبيعية**: توفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول، غاز، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب، ومواد غذائية كالقمح والذرة، توفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة

اقتصادية وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجية.

أبرز مثال في هذا الصدد ألمانيا الاتحادية فهي تمثل قوة اقتصادية عظمى فتمكنت في التأثير سياسة دول الاتحاد الأوروبي سواء الداخلية أو الخارجية، كما ساهمت في قدرتها على اتخاذ مواقف تتناقض مع مواقف قوى كبره نظيرة لها كالولايات المتحدة الأمريكية وأبرز موقف لها هو معارضتها للحرب الأمريكية على العراق عام2003، هذه القوة بلغتها ألمانيا بفضل استغلالها لمواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل.

- **المحددات البشرية**: يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب، كما يلعب عاملًا مهمًا في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كأيدٍ عاملة خارج الدولة، مثلما هو الحال في الصين، إلا أن هذه ليس مقياسًا ثابتًا لقوة الدولة عسكريا أو اقتصاديا. (محمد السيد سليم، 1987)
- **المحددات الشخصية**: من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول، المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية، لأنها غالبًا ما تنعكس سلوكيات صانعو القرار على السياسة الخارجية، وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم، لأن العامل القيادي يلعب دورًا مهمًا في عملية صنع القرار الخارجي، خاصة في دول العالم الثالث، بحيث أن الرئيس في هذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، كان للسمات الشخصية لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على تحديد السياسة الخارجية. ونعني بالسمات الشخصية هي مجموعة الخصائص

المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي. وقد سعى الباحثون إلى تحديد السمات الشخصية وتصنيفها. ومن أهم نماذج السمات الشخصية التي قدمتها الدراسات المختلفة والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدول، نموذج الشخصية التسلطية لـ"ادر ونو"، ونموذج الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقليا لـ "روكيتس"، نموذج تحقيق الذات لـ"ماسلو". (لويد جونسون، 1989)

- **المحددات السياسية:** تتمثل في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورًا مؤثرًا في السياسة الخارجية. فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية. أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية. (محمد السيد سليم، 1987)
- **مستوى التطور القومي:** ويظهر تأثير مستوى التطور القومي على السياسة الخارجية في الدول التي ما تزال في المراحل الأولى لهذا التطور، وتلك الدول التي لم تتبلور فيها هوية قومية واحدة، في المراحل الأولى للتطور القومي تتسم الظاهرة القومية بالميل إلى التطرف والتشدد والسعي نحو تأكيد الخصائص المتميزة لأفراد الأمة في مواجهة الأمم الأخرى. ويقصد بالعوية القومية كيف يرى غالبية المواطنين المضمون الأساسي لانتمائهم القومي، من ناحية أخرى الدول التي تتميز بتعدد القوميات تتبنى في معظم الأحوال سياسة معادية لحق القوميات في تقرير المصير. (محمد السيد سليم، 2017)

أهمية السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة وتحتل موقعا مركزيا بها وذلك يرجع إلى الأسباب: (محمد السيد سليم، 2013)

- تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة. وقد لعبت السياسة الخارجية مثل هذا الدول في السياسة المصرية في فترة الرئيس جمال عبد الناصر.
- تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة. ومن ذلك اتباع بعض دول العالم الثالث لسياسة عدم الانحياز وذلك من أجل مواجهة نفوذ القوتين العظميين وحماية استقلال تلك الدول.
- تلعب السياسة الخارجية دورا في تأمين المصالح الخارجية. ومن ذلك الدول الذي لعبته السياسة الخارجية السوفيتية في الشرق الأوسط في الخمسينات لكسر الحصار الغربي على الاتحاد السوفيتي أو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية من خلق المناخ الملائم لازدهار الاستثمارات الأمريكية في الخارج. (W.W Rostow, 1964)
- تلعب السياسة الخارجية دورا في تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي. ويتحقق ذلك من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التركيز على القضايا الخارجية، وبالذات على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حول صانع السياسة في وجه العدو الخارجي. وهو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه العرب في ضمان

التكامل القومي للمجتمع الإسرائيلي ووقف نزيف الهجرة المضادة. (مازن الرمضاني، 1978)

- تلعب السياسة الخارجية دورا في إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري. ومن ذلك الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربي والإسلامي، والدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الكندية في مجال حفظ السلام العالمي.
- تلعب السياسة الخارجية دورا سياسا داخليا في تدعيم السلطة الداخلية لصانع السياسة الداخلية وإضفاء الشرعية على تلك السلطة. يستطيع القائد السياسي أن يظهر حنكة سياسية، والقدرة على تقديم الحلول للمشكلات الدولية من خلال منابر الهيئات الدولية. قد يلجأ صانع السياسة الخارجية إلى المبادرات الخارجية لتدعيم مركزه الداخلي وتهدئة المشكلات الداخلية التي تواجهه. (محمد السيد سليم، 2013)

أدوات السياسة الخارجية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف. أي أن أدوات السياسة الخارجية هي تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. (Charles Hermann, 1989)

ويقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى ثمان أدوات محددة:

الأداة الدبلوماسية

من المسلم به أنه لا يمكن لأي بلد أن يعيش في عزلة عن بقية العالم، بل إن لها مصلحة راسخة في الاتصال الدائم والمستمر مع البلدان الأخرى، وبالتالي حماية مصالحها الوطنية والتجارية والثقافية ودعمها، ورعاية حقوق مواطنيها في الخارج، والحفاظ على إرساء السلام العالمي.

ولكي تدير الدولة علاقاتها الدولية، فإنها تحتاج إلى جهاز متخصص لتمثيلها والتعبير عن رأيها وتبادل المصالح مع الآخرين، ومن هنا نلجأ إلى الدبلوماسية بمعناها الوظيفي لتحقيق هذا الهدف، فالدبلوماسية هي نتاج العلاقات الدولية، ومن يعمل فيها عليه أن يدرس هذه العلاقات. ومع تفرع العلاقات الدولية اتسع نطاق الدبلوماسية بحيث لم تعد تقتصر على الجانب السياسي من التعامل بين البلدان، بل امتدت إلى الجوانب الاقتصادية والثقافية والإعلامية وغيرها، ومن هنا كانت دراسة العلاقات الدولية مفتاح الدبلوماسية الناجحة. (الفتلاوي، 2009)

أي تشمل تلك الأدوات المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى، والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملاتهم مع الأجانب. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد وهي: شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.

الدبلوماسية الوقائية: تعود الدبلوماسية الوقائية بوصفها الحالي إلى الأمين العام للأم المتحدة السابق السيد بطرس بطرس غالي الذي قدمه عام 1992 في شكل وثيقة

يطلق عليها اسم أجندة من أجل السلام، وضع فيها أبعاد جديدة لاستتباب الأمن في العالم.

حيث لا يكفي محاولة الحد من آثار النزاعات الدولية بعد نشوبها، بل يجب الوقاية من أسبابها قبل حدوثها. وهو ما تكلفت به الدبلوماسية الوقائية من خلال آليتها.

لا تتوقف الدبلوماسية الوقائية على إحلال السلام في النزاعات الدولية بصفة مؤقتة وإنما تضع له حلول نهائية تكفل عدم ظهورها مستقبلا من خلال آلياتها التي تعمل على توطيد أواصر العلاقات بينم الدول المتنازعة ومضاعفة الجهود المبذولة لتحقيق التنمية.

الدبلوماسية الوقائية هي طريقة فريدة من نوعها في حل النزاعات الدولية والقضاء عليها، وتعرف أجندة السلام الدبلوماسية الوقائية بأنها مهمة من ثلاث أبعاد، فهي عمل يهدف إلى منع حدوث نواع بين أطرافه أو درء نزاع موجود من أن يصل إلى مرحلة التصعيد أو نحو راع مسلح، أو الحد من انتشاره إذا اندلع فعلا. (غسان الجندي، 2000)

أهداف الدبلوماسية الوقائية

- اكتشاف النزاعات في وقت مبكر ومحاولة إزالة الخطر الذي يشكله.
- حل القضايا التي تؤدي إلى اندلاع النزاع من خلال المسارعة في الدخول في عمليات السلام.
- بناء السلام من خلال بذل الجهود في دعم وتوفير المساعدات الإنسانية.
- حصر أسباب النزاع والتدخل لفضه ومنع تجدده مستقبلا. (محمد أحمد عبد الغفار، 2003)

الأدوات الاقتصادية

الموارد والأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى، وتشمل الأنشطة وإنتاج وتوزيع البضائع والخدمات، وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها. ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية والعقوبات والمقاطعة الاقتصادية.

الأدوات العسكرية

هي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى. وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها واستعمال أو التهديد باستعمال القوة، والمساعدة العسكرية والغزو المسلح، وعمليات توزيع القوات وتطوير الأسلحة وتغيير حجم المقدرات العسكرية، والمشروة العسكرية وعقد التحالفات العسكرية. (Charles Hermann, 1989)

أدوات السياسة الداخلية

هي تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة من أجل كسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية فهذا يقوي من شوكة الدولة في مواجهة الدول الأخرى، فقدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته واكتساب تأييدها لسياسته وفهمه لحركة النظام وأدواته القانونية، والإدارية، وقدراته المالية، والتنظيمية.

الأدوات الاستخبارية

المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى. وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية

جمع المعلومات، وتفسير تلك المعلومات، كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع والتجسس، وأدوات الرمز، وفك الرمز، وغيرها.

الأدوات الرمزية

مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين. وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعائية، والأيدولوجية والثقافية. وتتصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى. (Charles Hermann, 1989)

الأدوات العلمية والتكنولوجية

الأدوات والمهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة، وتتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي وبرامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي، واستكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات.

الموارد الطبيعية

جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون هبة خالصة من هبات الله وليس للإنسان دخل في وجودها. ومن أمثلة تلك الموارد الأراضي الزراعية والغابات وما تحتويه الأرض في باطنها من معادن وما تظهره من أشجار، وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية. ومن أمثلة هذه الاستعمالات حظر تصدير البترول العربي إلى بعض الدول الغربية سنة 1973.

ينطوي تطبيق السياسة الخارجية عادي على توظيف مجموعات مختلفة من تلك الموارد والمهارات، كأن تلجأ الدولة إلى استعمال العمل الدبلوماسي، والضغط العسكري، والسلاح الاقتصادي في آن واحد لتحقيق هدف معين. كما حدث بالنسبة للدول العربية

أثناء حرب أكتوبر 1973. إلا أن الأداة الدبلوماسية هي أكثر أدوات السياسة الخارجية استعمالا ويتلوها في الأهمية الأداة الاقتصادية، ثم الأداة العسكرية. (Charles Hermann, 1989)

كذلك فإن الدول قد تتجه إلى استعمال أداة معينة من أدوات السياسة الخارجية أكثر من غيرها من الأدوات. وتتفاوت طبيعة الأدوات المستخدمة في السياسة الخارجية طبقا لمراحل عملية السياسة الخارجية. فمن المتصور أن تستعمل الدولة أدوات معينة في مرحلة جمع المعلومات (كالأدوات الاستخبارية)، ولكنها تلجأ إلى أدوات أخرى حين تطبق السياسة الناشئة عن جمع تلك المعلومات (كالمهارات الدبلوماسية والأداة العسكرية).

حالات تتضاءل فيها أهمية السياسة الخارجية

- دول الحياد القانوني كسويسرا والنمسا، بالإضافة إلى دول الحياد السياسي الدائم مثل تركمستان.
- الدول التي استسلمت للهزيمة العسكرية.
- الدول محدودة الموارد إلى الحد الذي لا يمكنها من اتباع سياسة خارجية نشيطة تعوض محدودية مواردها، ومن ذلك مجموعة الدول القزمية الموجودة في المحيط الهادئ.
- الدول الصغيرة تحت لواء الأحلاف الكبرى كبلغاريا في إطار الكتلة السوفيتية إبان الحرب الباردة.
- الدول التي تمر بمرحلة تغير جذري شامل، من أمثلتها دول الاتحاد السوفيتي في الفترة الستالينية، حيث طبق ستالين سياسة الاشتراكية في بلد واحد.

- الدول المنبوذة من المجتمع العالمي كجمهورية جنوب إفريقيا إبان فترة الفصل العنصري.
- الدول المعزولة جغرافيا كمنغوليا ونيبال وبوتان.
- الدول الصغيرة والتابعة اقتصاديا، كمجموعة الدول الصغيرة الواقعة في البحر الكاريبي عدا كوبا. (سليم، 2013)

مفهوم العلاقات الدولية

يعتبر المحتوى النظري للتعريف شاملاً بالنظر لعدم تحديده للبعد السياسي للعلاقات الدولية، ولافتقاره لمنهجية علمية معينة في ضبط مصطلح العلاقات الدولية. ذهب كل من كيرك وشارب إلى تعريف العلاقات الدولية بـ: " بحث وتشخيص العوامل الرئيسة المحركة على أن تدرس السياسة الخارجية بشكل منظم". يرتكز التعريف على متغير العوامل المؤثرة في صيغ الجوانب النظرية ثم التطبيقية لإعداد سياسة خارجية لدولة ما، نحو مجالها الخارجي. (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية).

والتعريف الاجرائي للعلاقات الدولية هو فرع من فروع العلوم السياسية ويهتم بدراسة كل الظواهر التي تتجاوز الحدود الدولية. علما بأنه لا يقتصر على دراسة أو تحليل الجوانب والأبعاد السياسية فقط في العلاقات بين الدول وإنما يتعداها إلى مختلف الأبعاد الاقتصادية، والعقائدية، والثقافية، والاجتماعية. وهي تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وحينما نذكر كلمة دولية فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان ينظر بها للفاعلين الدوليين في العقود الماضية. (علي، 2003).

معنى نظرية العلاقات الدولية

هي دراسة العلاقات الدولية من منظور نظري، يحاول توفير إطار مفاهيمي للعلاقات الدولية يمكّن من تحليلها، يصف أولي هولستي نظريات العلاقات الدولية مثل النظارات الشمسية الملونة التي تسمح برؤية الأحداث البارزة فقط ذات الصلة بالنظرية، بمعني أن النظرية الواقعية قد تتجاهل تماماً حدث ما قد يكون مؤثراً على الأحداث والعكس بالعكس، والثلاث نظريات الأكثر شعبية هي النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والنظرية البنائية.

يمكن تقسيم نظريات العلاقات الدولية إلى نظريات وضعية/ عقلانية تركز على التحليل على مستوى الدولة بشكل أساسي، ونظريات ما بعد الوضعية/ الانعكاسية تجسد معاني أوسع للأمن متراوحة بين الأمن الطبقي والجنسي وما بعد الكولنيالي (الاستعماري).

غالبًا ما توجد طرق تفكير متضاربة في نظرية العلاقات الدولية (IR)، مثل النظرية البنائية والمؤسسية والماركسية والغرامشانية الحديثة وغيرها. ومع ذلك ثمّة مدرستان فكريتان وضعيتان سائدتان هما: الواقعية والليبرالية. (أحمد قاسم حسين، 2016)

يمكن تتبع دراسة العلاقات الدولية بوصفها نظرية، إلى كتاب إدوارد هاليت كار أزمة العشرين سنة (بالإنجليزية: The Twenty Years' Crisis) الذي نُشر عام 1939، وإلى كتاب هانز مورغنثاو السياسة بين الأمم (بالإنجليزية: Politics Among Nations) الذي نُشر عام 1948.

يُعتقد أن العلاقات الدولية باعتبارها تخصصًا معرفيًا قد نشأت بعد الحرب العالمية الأولى مع إنشاء مقعد للعلاقات الدولية في جامعة ويلز، أبيريستويث. ركز علم العلاقات الدولية المبكر في سنوات ما بين الحربين على الحاجة إلى استبدال نظام توازن القوى بنظام للأمن المشترك. وُصف هؤلاء المفكرون فيما بعد على أنهم

«مثاليون». كان النقد الرائد لمذهب التفكير ذاك هو التحليل «الواقعي» الذي قدمه كار. (Keohane, Robert O, 2009)

ومع ذلك تقدم دراسة حديثة أجراها ديفيد لونغ وبريان شميدت عام 2005 سردًا تحريفيًا لأصل مجال العلاقات الدولية. إذ يزعمان أنه يمكن الرجوع بأصول تاريخ المجال إلى حركتي الإمبريالية والأممية في أواخر القرن التاسع عشر. لا تتوافق حقيقة أن تاريخ مجال العلاقات الدولية مطروح ضمن «الجدالات الكبرى» –كالجدال الواقعي المثالي– مع الأدلة التاريخية الموجودة في الأعمال السابقة: «يجب علينا أن نستغني نهائياً عن الآثار القديمة التي عفا عليها الزمن من الجدال بين المثاليين والواقعيين كإطار مهيمن لفهم تاريخ المجال وفهمه». يزعم سردهما التحريفي أنه حتى عام 1918، كانت العلاقات الدولية موجودة بالفعل بشكل الإدارة الكولونياليّة (الاستعمارية) وعلم العِرق وتطور العِرق. ثمّة تمييز واضح بين النهج التأويلي والتأسيسي عند تصنيف نظريات العلاقات الدولية. (Keohane, Robert O, 2009)

لمحة تاريخية لشكل العلاقات الدولية عبر العصور المختلفة

وحتى تكتمل الصورة بوضوح سيتم عرض نماذج لأشكال العلاقات الدولية عبر الحقب التاريخية المختلفة، حتى يتبين أن العالم ما استغنى في زمن من الأزمنة عن هذه العلاقات، وأنها كانت ركن من أركان أي دولة من الدول. (هايل طشطوش، 2010)

أولاً: في آسيا وإفريقيا

دلت الآثار الفرعونية والآشورية والبابلية وكذلك الآثار الصينية والهندية على وجود علاقات قوية بين هذه الشعوب والشعوب التي سكنت آسيا وأفريقيا وخير مثال على

ذلك المعاهدة التي أبرمها الملك الفرعوني رمسيس الثاني. مع خاتو سبل، ملك الحثيين عام 1278 قبل الميلاد، وجاءت هذه المعاهدة لتكون منظمة مبادئ السلام والحرب بين هذين البلدين.

وبالمثل، دلت الآثار على تبادل البعثات الدبلوماسية بين الصين والدول المجاورة من الدول المجاورة، بالإضافة إلى ما ورد في قانون ماناو الهندي بشأن تنظيم قواعد العلاقات الدولية في أوقات الحرب والسلم.

أما الدولة الفارسية فقد اتسمت علاقاتها بالدول الأخرى بالصراعات والحروب، حيث حاولت هذه الدولة السيطرة على طرق التجارة ومراكز الاقتصاد، فضلاً عن بسط نفوذها على الدول الأخرى، ثم استولت على جنوب شبه الجزيرة العربية. وبقيت مسيطرة عليها حتى حاربتها الدولة الإسلامية. والقضاء عليه.

هذا بالإضافة إلى الصراع المرير الذي خاضته دولة الفرس مع الدولة الرومانية، حتى استولى الفرس على بعض معاقل الرومان كسوريا وأنطاكيا، وآسيا الصغرى، وعاثوا في هذه المواطن فساداً كبيراً، واستمرت هذه الحرب حوالي عشرين عاماً، حيث عقدت معاهدة صلح بين الدولتين، ثم استمرت الأحداث بينهما بين شدّ وجذب إلى أن ظهر الإسلام، حيث انتهت كلتا الدولتين بظهوره.

ومن خلال هذا العرض نخلص إلى أن العلاقات في آسيا وإفريقيا في هذه الفترة الزمنية الموغلة في القدم كانت تتمثل في:

1. المعاهدات التي كانت تتضمن مبادئ تنظيم العلاقات بين الدول.
2. البعثات الدبلوماسية.
3. الحرب

وكل هذه عناصر هامة في العلاقات بين الدول، مما يؤكد على إدراك الجماعات البشرية لأهمية العلاقة فيما بينها من قديم الزمان. (عبد البديع، 1988)

ثانياً: الإغريق

الإغريق اليونانيون هم أصحاب حضارة قديمة ومتفوقة على غيرها من الحضارات والثقافات المعاصرة لها، وكان من مظاهر هذه الحضارة التقدم في أنظمة الحكم والإدارة. وكانت السمة الأبرز في علاقة الإغريق مع غيرهم من الدول هي الحرب، حيث كانوا يجيدون فنونها، كانت شغلهم الشاغل، فخاضوا حروباً مريرة مع غيرهم من الأمم، وكانت حروبهم لا تخضع لأي قانون من القوانين، ولا تحتكم لأي قيم أو أخلاق، حيث كانت هذه الحروب تتصف بالقسوة والإرهاب والعنف المفرط. وكان السبب في ذلك أن اليونان يرون أنفسهم بحكم حضارتهم المتقدمة عنصر متفوق على غيره من العناصر الأخرى، لذا رأوا أن لهم حقاً في أن تخضع لهم الأمم الأخرى، وأن يكون لهم الحق في تحديد شكل معاملتهم مع هذه الشعوب.

ومن المعروف أن اليونانيين كغيرهم من الأمم الأخرى كانوا يؤمنون بأن الرق هو نظام طبيعي، وأنه يحق للقوي أن يسترق الضعيف، لذا كان لهم الحق في أن يستعبدوا غيرهم من الأمم. ولكن على النقيض من ذلك كانت علاقة الوحدات السياسية اليونانية مع بعضها بعضاً، حيث الدولة كانت تتكون من وحدات سياسية مستقلة مثل أثينا وأسبارطه وغيرهما، فإن هذه العلاقات كانت تتسم بالتعاون في شتى المجالات، وأما في وقت الحرب فكانت تحكم حربهم مع بعضهم بعضاً قواعد متفق عليها، مثل تبادل الأسرى، وإعلان الحرب، وحرمة أماكن العبادة وغيرها. (رجب أبو دبوس، 1994)

ومن خلال هذا يمكن التعرف على مميزات علاقات اليونان مع غيرهم من الأمم الأخرى، والتي كانت تغلب عليها طابع الحروب المستمرة، التي لا يحكمها نظام ولا قانون.

ثالثاً: الرومان

كان الإمبراطورية الرومانية ذات حضارة عظيمة، وكانت تمثل العالم المتدين في وقتها، وكانت هي من أكبر الإمبراطوريات في العالم. وبسبب قوة هذه الإمبراطورية استطاعت أن تخضع كثيراً من الشعوب الضعيفة لها، فكانت تنظم علاقات الإمبراطورية مع هذه الشعوب الدائرة في فلكها قواعد قانونية خاصة، عُرفت في وقتها باسم (قانون الشعوب). وبالنسبة لشعوب الدول الأخرى فإنهم أعداء للدولة الرومانية، وهم في الدرجة الثانية بالنسبة للرومان، من أجل ذلك يجوز للرومانيين قتلهم أو استرقاقهم بدون قيد أو شرط. (رجب أبو دبوس، 1994)

وبناء على ذلك فإن علاقات الدولة الرومانية مع غيرها من الشعوب الأخرى كانت تتميز بما يلي:

1. الاستعمار والهيمنة على الشعوب الضعيفة: ويتمثل ذلك فيمن تبعها من الشعوب المجاورة.
2. العنصرية والتمييز بين الأمم: ويتمثل ذلك في تفريقهم بين الشعب الروماني وغيره من الشعوب الأخرى.
3. القوة هي الأساس في العلاقة مع الغير: ويتمثل ذلك في استباحة الشعوب الأخرى حرباً واستعباداً.

رابعاً: العرب قبل الإسلام

عاش غالب العرب قبل الإسلام في شبه الجزيرة العربية، وهي أرض صحراوية قاسية المناخ، وكان البعض الآخر يعيش في دويلات صغيرة، على حدود شبه الجزيرة العربية، كما هو الحال في اليمن وبلاد الشام، ولم يكن للعرب وقتذاك حضارة تذكر، على غرار حضارتي الفرس والرومان، من أجل ذلك كان العصر الذي عاشه العرب في ذلك الوقت يُسمى بـ(العصر الجاهلي)، إضافة إلى ذلك فإن العرب كانوا يعيشون على شكل قبائل كانت كل قبيلة منها بمثابة وحدة سياسية مستقلة عن غيرها من القبائل الأخرى، وكان شيخ القبيلة هو رئيسها وحاكمها الأوحد، ولم يكن هناك نظام قانوني موحد يحكم هذه القبائل، إنما كان لكل قبيلة منها نظامها الخاص بها، المستوحى من عاداتها وتقاليدها التي هي ملزمة لكل الأفراد المنتمين إليها، والتي لا يجوز مخالفتها أو الخروج عليها.

أما عن علاقة القبائل العربية بعضها ببعض فقد تميّزت بالتحالفات التي كانت تعقد بين المجموعات المختلفة من هذه القبائل، تلك التحالفات التي كانت تقوم على أساس عهود يتفق عليها بينهم، وكانت الاتصالات بين هذه القبائل تتم عن طريق (الرسل) الذين تعارف العرب فيما بينهم على احترامهم، وحصانة أشخاصهم وعدم الاعتداء عليهم. هذا إضافة إلى الحروب التي كانت تنشب بين هذه القبائل بين الحين والحين، لأسباب مختلفة قد تكون وجيهة في بعض الأحيان، وغير ذلك في أحيان أخرى، مثل حرب البسوس، وحرب داحس، والغبراء، وغيرها.

وعلى ذلك فإن من أهم ما كان يميز علاقات العرب مع غيرهم أمور منها:

1. التحالفات التي كانت تقوم بين مجموعات مختلفة بين القبائل العربية.
2. الحروب التي كانت تنشب بين الفينة والأخرى.

3. عرف العرب التنظيمات الخاصة بأحكام معاملة الرسل، (البعثات الدبلوماسية).
4. إعلان الحرب.
5. المعاملة الخاصة للعدو في شخصه وماله.
6. التوقف عن القتال في الأشهر الحرم.
7. عدم القتال في الحرم. (أبو جابر، 1989)

سادساً: العصر الحديث

من القرن السادس عشر إلى القرن الحادي والعشرين، حدث تحول فكري واقتصادي وسياسي كبير في أوروبا، وظهر أهم هذا التحول في شكل فصل كامل بين الدين والدولة، تلك الثنائية التي نشأت عن الصراع المرير الذي تحدثنا عنه بين رجال الدين والسلطة السياسية. كان الدين لهم هو السيادة والسيطرة، فشدّدوا نفوذهم واضطهدوا كل من يخالفهم، ولهذا ثارت الشعوب الأوروبية على الكنيسة والثورات الحديثة التي أرست مبدأ الفصل بين السلطات الدينية والسياسية، واستبعاد الدين من الحكومة.

علاوة على ذلك، وجدت أوروبا الحديثة مجموعة من الوحدات السياسية القوية عسكريا واقتصاديا، وبتخليها عن الدين تخلت عن كل القيم والمثل، وأصبحت سياساتها خالية من قواعد الأخلاق، لأن هذه الدول جعلت من مصلحتها. القانون الذي يحدد شكل علاقاتهم مع الدول الأخرى، وتجلى ذلك في وجود روابط بين الدول القوية مع بعضها البعض، أو استعمار هذه الدول إلى دول أخرى أضعف منها، أو ارتباط العديد من الدول الضعيفة بالقوى. الدول ودورها في مدارها.

وقد ظهرت في هذا العصر العديد من المنظمات الدولية، كعصبة الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة، وكثير من المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الوحدة

الإسلامية، وكان غرض هذه المنظمات وضع أنظمة خاصة تربط دول العالم بعضها ببعض، وكان من أبرز ما يميز هذا العصر هو وجود هذه المنظمات التي نشأ عنها القانون الدولي الذي ينظم العلاقات ما بين دول العالم. (عدنان الدوري، 1992)

المبادئ الرئيسية للعلاقات الدولية

شهد النصف الثاني من القرن الخامس عشر تطوراً كبيراً لتكوين المجتمع الدولي عامة والمجتمع الأوروبي خاصة. وأول علامة على تطور المجتمع الأوروبي هو بدء انهيار الإمبراطورية الجرمانية المقدسة، التي كانت تبسط نفوذها على أوروبا الوسطى تحت لواء عرش عائلة هابسيوج وقد وصل الاضمحلال بهذه الإمبراطورية إلى حد تمزقها إلى قرابة ثلاثمائة وخمسين إمارة. ومن ناحية أخرى قوى تيار البروتستانتية خاصة في المقاطعات الجرمانية ولقد كان لرد فعل الكنيسة الكاثوليكية على ذلك أثره البعيد على التاريخ الأوروبي، ونتج عن ذلك حرب الثلاثين عاماً (1618 – 1648) التي اشتركت فيها الغالبية العظمى من دول القارة الأوروبية، وانتهت هذه الحروب بإبرام معاهدات وستفاليا سنة 1648 ويعتبر الكثيرون أن هذه المعاهدات تُعد إيذاناً بميلاد الدولة الحديثة وبدء تكوين المجتمع الدولي الحديث. وتعتبر معاهدات وستفاليا 1648 نقطة البداية للعلاقات الدولية الحديثة نظراً لارتباطها بمفهوم الدولة القومية ذات النشأة الأوروبية ونظراً لما استحدثته المعاهدة في نطاق العلاقات الدولية من قواعد ومبادئ ومن أهمها: (Checkel,1998)

مبدأ الولاء القومي

والذي قصد به أن يكون ولاء الأفراد والشعوب هو للجنسية (للقوم) وليس للكنيسة، وأن تكون علاقة الفرد بالكنيسة علاقة خاصة كعلاقته بربه، وعليه فيتعين الفصل بين الجانب العقائدي وأمور السياسة. وبالتالي يعني هذا المبدأ تأكيد فكرة العلمانية القائمة على الفصل التام بين الدين والدولة، واعتبر المؤتمرون في وستفاليا أن من شأن هذا الفصل الحيلولة دون اندلاع الحرب الدينية مجددا.

مبدأ السيادة

ويعني سلطة الدولة في الانفراد التام بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها ورفض الامتثال (الخضوع) لأية قرارات خارجية إلا بإرادتها، وعليه فإن الدولة سيدة قرارها، والدولة سيدة في دارها (أي إقليمها الذي هو وعاء سيادتها)، وإقليم الدولة هو النطاق الجغرافي الذي تمارس عليه سيادتها. وهكذا تقوم العلاقات الدولية على جمع من دول تتمسك كل منها بسيادتها فتفرد باتخاذ قراراتها في الداخل وترفض الخضوع لأية قوة خارجية إلا بإرادتها، وعليه تتأكد فكرة أن البيئة الدولية هي بيئة تعدد مراكز القوى بتعدد الدول، وتتأكد كذلك حرية كل دولة في تحقيق مصالحها بكافة الوسائل (دون أية قيود عليها) بما في هذه الوسائل اللجوء إلى القوة المسلحة وعليها أن تتحمل العواقب. إن كل دولة في البيئة الدولية تسعى إلى تحقيق مصالحها في ضوء قوتها، كما أن مقدرتها على تبني وتحقيق أهداف طوح تتناسب طرديا مع حجم قوتها (قوة قطبية "عظمى" أو قوة درجة ثانية "كبرى" أو قوة درجة ثالثة "صغرى")، فأهداف الدولة العظمى تتضاءل إلى جانبها بطبيعة الحال أهداف الدولة الصغرى. (Checkel,1998)

مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول

ويرتبط هذا المبدأ بسابقه ويؤكد عليه وهو يعني حق كل دول في اختيار كافة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحياتية ... إلخ، بحرية تامة ودونما تدخل من جانب أي قوى خارجية، وقد ارتبطت العلاقات الدولية بهذا المبدأ لحقب طويلة ونص عليه بوضوح ميثاق الأمم المتحدة منذ نشأتها في عام 1945.

وهكذا فقد أراد المؤتمرون في وستفاليا من خلال هذه المبادئ أن يرسوا بيئة دولية تستمد استقرارها من المبادئ الثلاثة، وتقوم على علاقات بين دول قومية ذات سيادة ترفض التدخل في شئونها الداخلية، وتسعى بكل السبل إلى تحقيق مصلحتها القومية. (Checkel,1998)

نظريات العلاقات الدولية

النظرية الواقعية

تعد النظرية الواقعية من أبرز وأهم النظريات التي سيطرة على السلوك السياسي الخارجي الامريكي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، وما تزال هذه النظرية تحكم السياسة الخارجية الامريكية والسلوك الخارجي مع المدرسة الليبرالية الجديدة. تلك المدرسة –المدرسة الواقعية– لم تعد تأخذ بمفهوم الحرب والقوة وفوضوية النظام الدولي وانما اخذت الاعتمادية الدولية والتعاون المشترك والقوة الناعمة، ومثلت ترابطاً مع المدارس الاخرى مثل الليبرالية الجديدة، فهناك الكثير من المفاهيم التي اعتمدت بدل تلك المفاهيم السابقة التي تعد أكثر تشاؤمية، ولهذا تأخذ النظرية الواقعية حيزا كبيرا من الاهتمام بالنسبة لدارسي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقد تركزت هذه الدراسة حول الأصول الفكرية الأوروبية والامريكية للنظرية الواقعية والعناصر النظرية كذلك، ومن ثم النظرية الواقعية بمفهومها التقليدي والجديد والاتجاهات الفكرية المعاصر للفكر

الواقعي والتي تمثل بالنظريات الدفاعية الهجومية والنيوكلاسيكية، حيث مثلت تلك النظريات بمفاهيمها المختلفة السلوك الخارجي للسياسة الامريكية وتطلعاتها المستقبلية ونظرتها إلى العالم، وجسدت الفكر السياسي الامريكي المعاصر والطريقة التعامل مع مستجدات النظام الدولي. (وهبان، 2016)

ومن أهم المفاهيم المرتبطة بالنظرية الواقعية مفهوم القوة، حيث ليس هناك اختلاف حول أهمية مفهوم القوة في النظرية الواقعية، إذ أنها أكثر المفاهيم التي يتحدث عنها الواقعيون، عند إسقاط النظرية الواقعية على العلاقات الدولية، بيد أن الاختلاف قائم بين منظري الواقعية حول ماهية القوة وشكلها، فيفرق جوزيف ناي (Joseph Nye) (أستاذ العلوم السياسية وعميد سابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد)، بين نوعين من القوة، القوة القاسية والتي تشمل العوامل التقليدية، كالقوة العسكرية والاقتصادية، والنوع الثاني هو القوة الناعمة وتشمل الجوانب الثقافية كالأعراف والتقاليد والهوية، بالإضافة إلى القدرة الدبلوماسية، بينما النظرة العامة لدى الكثير من منظري العلاقات الدولية، هي أن القوة لا يمكن النظر إليها إلا نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار القوة بكل أشكالها المادية وغير المادية.

وتقترح الواقعية العديد من الافتراضات الرئيسية، إذ تفترض أن الدول القومية هي عناصر وحدوية قائمة على أساس جغرافي في ظل نظام دولي أناركي (لا سلطوي) دون أن تمتلك سلطة أعلى قادرة على تنظيم التفاعلات بين الدول لعدم وجود حكومة عالمية حقيقية رسمية. ثانياً: تفترض الواقعية أن الدول ذات السيادة –لا المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية أو الشركات متعددة الجنسيات–هي الجهات الفاعلة الرئيسية في الشؤون الدولية. وعليه فإن الدول بصفتها الرتبة الأعلى تتنافس مع بعضها البعض. على هذا النحو تعمل الدولة كجهة فاعلة عقلانية مستقلة

ذاتيًا في السعي لتحقيق مصلحتها الذاتية تحت هدف رئيس هو الحفاظ على أمنها وضمانه –وبالتالي سيادتها وبقائها. ترى الواقعية أنه من خلال سعي الدول لتحقيق مصالحها، ستحاول جمع الموارد الطبيعية، وأن العلاقات بين الدول تحددها مستويات نسبية للقوة، ويجري تحديد هذا المستوى من القوة من خلال القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية للدولة.

النظرية الواقعية الجديدة

الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية هي تطور للواقعية قدمه كينيث والتز في كتابه نظرية السياسة الدولية، مع ذلك فإنها ليست سوى عنصر من عناصر الواقعية الجديدة. لقد جمع جوزيف غريكو بين التفكير الواقعي الجديد وبين الواقعيين التقليديين. يُدعى أحيانًا هذا الفرع من النظرية بالواقعية الحديثة. تزعم الواقعية الجديدة التي قدمها والتز أن تأثير البنية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند شرح سلوك الدولة، إذ تشكل جميع خيارات السياسة الخارجية للدول في الساحة الدولية. على سبيل المثال، ينشأ أي خلاف بين الدول من عدم وجود سلطة مشتركة (سلطة مركزية) لفرض القواعد والمحافظة عليها باستمرار. (وهبان، 2016)

وبالتالي هناك فوضى سياسية مستمرة في النظام الدولي تُحتّم على الدول الحصول على أسلحة قوية لضمان بقائها. بالإضافة إلى ذلك، في النظام الأناركي تميل الدول ذات القوة الأكبر إلى زيادة نفوذها. وفقًا للواقعيين الجدد، تُعتبر البنية عنصرًا مهمًا للغاية في العلاقات الدولية إذ تحدد شقين اثنين:

أ) مبدأ الطلب للنظام الدولي المتمثل بالأناركية.

ب) توزيع الإمكانيات عبر الوحدات. يتحدى والتز أيضًا تركيز الواقعية التقليدية على القوة العسكرية التقليدية، ويصف بدلاً من ذلك القوة من حيث الإمكانيات الموحدة للدولة.

الاعتراضات على الواقعية الجديدة

كتب وولتز في عام 1979 إن في العصر النووي لم يكن النظام الدولي ثنائي القطبين، المبني على دولتين عظميين—الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي—مستقرا فقط، بل من المحتمل أن يستمر. ومع سقوط جدار برلين والتفكك اللاحق للاتحاد السوفيتي اثبت هذا التنبؤ خطأه. وتحول العالم الثنائي (ذو القطبين الأوحدين) ليغدو أكثر خطورةً مما توقع اغلب المحللين الواقعيين. فنهايته فتحت إمكانيات وتحديات جديدة تتعلق بالعولمة. لقد قاد هذا الأمر بالعديد من النقاد ليقولوا إن الواقعية الجديدة مثلها مثل الكلاسيكية لا يمكنها أن تصف التغيرات في السياسة العالمية بشكل وافي. (أحمد محمد وهبان، 2016)

لم يعد الجدل الجديد بين النيو ليبراليين والنيو واقعيين الدوليين معنيا بأسئلة الأخلاق والطبيعة البشرية، بل معنيا بدرجة تأثر سلوك الدولة بالبنية اللامركزية أكثر من تأثرها بالمؤسسات والتعليم وعوامل أخرى توصل إلى التعاون. ففي كتابه الصادر عام 1989 (المؤسسات الدولية وسلطة الدولة) يقبل روبرت كوهين بتأكيد وولتز على نظرية النظام المتساوي وافتراضه العام بأن الدول هي ممثلة مصالحها الخاصة التي تسعى عقلانيا وراء أهدافها. لكن وبإعماله لنظرية اللعبة فهو يُظهر أن الدول يمكنها توسيع فهم مصالحها الخاصة من خلال التعاون الاقتصادي والانخراط في المؤسسات الدولية. كذلك يمكن لنماذج التعاون المتبادل من أن تؤثر بسياسة العالم. ويدعو كوهين إلى

نظريات نسقية تكون لديها القدرة على التعامل بطريقة أفضل مع عوامل تؤثر بتفاعل الدولة ومع التغيير.

يركز كذلك منظرون نقديون أمثال روبرت كوكس على عجز الواقعية الجديدة بالتعامل مع التغير. ففي نظرهم، يأخذ الواقعيون الكلاسيكيون وكذا الجدد ببنيةً خاصة للعلاقات الدولية محددة تاريخيا ومتمركزة حول الدولة ويفترضونها كبنية صالحة للعالم أجمع. على عكس ذلك، يعتقد المنظرون النقديون أن من خلال تحليل تفاعل الأفكار والعوامل المادية والقوى الاجتماعية يستطيع المرء أن يفهم كيف تكونت تلك البنية وكيف ستتغير في النهاية. وهم يؤكدون أن الواقعية الجديدة تهمل كل من السيرورة التاريخية التي من خلالها تتشكل الهويات والمصالح والإمكانيات المنهجية المختلفة. إنها تشرعن الوضع الراهن في العلاقات الاستراتيجية بين الدول وتعتبر المنهج العلمي على أنه الطريقة الوحيدة للحصول على المعرفة. فهي تمثل ممارسة حصرية ومصلحة في السيطرة والهيمنة.

النظرية الليبرالية (نظرية الاعتماد المتبادل)

نشأت نظرية الترابط كنقد للواقعية في السبعينيات، متحدية الفكرة الواقعية بأن الدولة هي الكيان الأكثر أهمية في العلاقات الدولية. شدد مؤلفو نظرية الاعتماد المتبادل على أهمية الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل الشركات متعددة الجنسيات، والدور الفعال الذي تلعبه في مجتمع عالمي أكثر تعقيدًا، حيث أصبحت القوة العسكرية أقل أهمية بكثير أو غير مرتبطة تقريبًا بتشكيل العلاقات بين الدول. كل من المقاربات المؤسساتية الليبرالية والاعتماد المتبادل متشابكان بشدة؛ كلاهما ينظر إلى الطبيعة البشرية من منظور أكثر تفاؤلا ويشتركان في الرأي القائل بأن زيادة الترابط يقوي

مؤسسات التعاون الإقليمي ويفتح آفاقا أوسع فيما يتعلق بتعزيز الأمم المتحدة وتطوير آليات الحوكمة العالمية.

ومن الممكن بالتأكيد أن يشير أصحاب نظرية المؤسسية الليبرالية إلى حقيقة أن الأغلبية العظمى من التعاملات بين الدول سِلمية، وتُدار وفقًا للقانون الدولي، في إطار المصلحة المشتركة للدول الأطراف. وإن نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره يمكن النظر إليهما من منظور ليبرالي على أنهما رد حاسم أفحم المقتنعين بأن السياسة الدولية لا ترتكز إلا على السعي المستمر وراء السلطة والمزيد من السلطة، وأنها لا بد أن تكون تنافسًا نتيجته خسارة كاملة أو ربح كامل. (وهبان، 2016)

مفهوم النظام الإقليمي

يشير مفهوم "النظام الإقليمي" إلى وجود تفاعلات وثيقة بين الدول المتجاورة جغرافيا، ويتفق أغلب الدارسين في هذا المجال، على أن مفهوم "النظام الإقليمي" يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، ويشمل ثلاث دول على الأقل، وألا يكون من بين وحداته دولة عظمى، وأن توجد شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تربط بين أعضائه، ويضيف بعض الدارسين إلى ذلك ضرورة وجود تماثل اجتماعي وثقافي، أو وجود هوية إقليمية، والشعور بالتضامن والتكامل بين أعضاء النظام، أو السعي لذلك، ويميز دارسو النظام الإقليمي بين دول القلب –هي تلك التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي– أو مركز النظام، ودول الأطراف –أعضاء في النظام ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية وحداته، لاعتبارات جغرافية أو سياسية–، ودول الهامش.

اقترح الأستاذان "فردير كبريسون و"وليام تومسون" معيارا آخر وهو كثافة التفاعلات بين الأطراف بغض النظر عن الجوار الجغرافي، وذلك على أساس أن الدول المتجاورة

جغرافيا لا يشترط بالضرورة أن تدخل في تفاعلات كثيفة مع بعضها البعض، وأنه من المتصور أن تكون جزء من شبكة تفاعلات كثيفة مع دولة أو دول بعيدة جغرافيا، وأن العامل الحيوي في تعريف النظام الإقليمي هو وجود قوة وكثافة في التفاعلات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية بين وحدات النظام. (Richard A, falek and saul H mendloviz, 1973)

مفهوم الأمن القومي

كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعنى دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية، ولقد ثبت أن هذا التعريف ضيق، لاقتصاره على الجانب العسكري. وأدى ذلك إلى بروز حاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية وذلك وفقا لمنظور الواقعية الجديدة.

شهد مفهوم الأمن القومي تغييرا وتطورا من المفهوم التقليدي الذي يتصل اتصالا مباشرا بالقوة العسكرية كأحد المهددات الرئيسية للأمن القومي، وامتدت أبعاد هذا المفهوم لتتناول مصادر أخرى للتهديد تتصل بالأبعاد العلمية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمعناها الواسع وبروافدها المتعددة، فلم يعد مصدر التهديد للأمن القومي هو المصدر العسكري فقط، ولكن أصبحت هناك مصادر أخرى تكنولوجية، اقتصادية، عقائدية، فكرية وغيرها من المصادر المستحدثة. وهو الأمر الذي استوجب حتمية اعادة النظر في منهجية تقييم المخاطر المهددة للأمن القومي بأبعاده المختلفة وطريقة المواجهة الكفيلة بحماية الأمن القومي عبر منظومة استراتيجية متعددة الأبعاد.

الأمن القومي هو هدف تسعى إليه الحكومة للمحافظة على كيان الأمة وحمايتها من تسلط أي قوة خارجية بدفع العدوان عن الدولة واستقلالها، وهذا ما يجعل من الأمن القومي مفهوم يتميز بالتحديد والشمول والعمومية، فهو (محدد) بمعنى أنه ينحصر في نطاق الدولة القومية، و(شامل) بمعنى أنه يتضمن كافة جوانب الأمن، و(عام) بمعنى أنه يقع ضمن مسئولية أية حكومة بصرف النظر عن شكل نظامها السياسي ومهما تغير ذلك النظام أو تبدل. (Barry Buzan, 1991)

التمييز بين العلاقات الدولية والعلاقات الإقليمية

البند	العلاقات الدولية	العلاقات الإقليمية
التعريف	العلاقات بين الدول على مستوى العالم، تشمل كافة الدول والأقاليم ولا تقتصر على منطقة معينة.	العلاقات بين الدول ضمن منطقة جغرافية معينة، قد تكون مرتبطة بمصالح أو تحديات مشتركة.
المجال الجغرافي	تشمل العالم بأسره ولا تتقيد بمنطقة معينة.	محصورة في منطقة جغرافية معينة مثل الشرق الأوسط، أوروبا، أو أمريكا اللاتينية.
الطبيعة	تشمل جميع الأنشطة التي تُدار بين الدول على مستوى العالم في مجالات متعددة مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة.	عادة ما تكون ذات طابع إقليمي مع تداخل اقتصادي، سياسي، وأمني بين الدول المعنية.

الأهداف	تسعى إلى بناء وتوسيع العلاقات بين الدول لتحقيق مصالح وأهداف متنوعة مثل التبادل التجاري، السلم، والأمن الدولي.	تسعى لتحقيق التكامل والتعاون بين الدول الأعضاء في المنطقة لتسوية القضايا المشتركة مثل الأمن والاقتصاد.
المؤسسات	تشمل منظمات دولية مثل **الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي.**	قد تتضمن منظمات إقليمية مثل **مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي.**
الأنشطة الاقتصادية	يهدف إلى تعزيز التجارة العالمية، وحل النزاعات الاقتصادية بين الدول المتنوعة.	تركيز على التجارة الإقليمية، التنسيق الاقتصادي بين الدول ذات الاقتصادات المتشابهة.
التركيز السياسي	يهتم بالموازنة بين مصالح الدول على نطاق عالمي، ويشمل مجموعة واسعة من القضايا مثل حقوق الإنسان، الأمن، والنزاعات الدولية.	يكون التركيز على التعاون بين دول المنطقة على القضايا المشتركة مثل الأمن الإقليمي، والحدود، والتكامل.
أنواع التحديات	تحديات دولية مثل التغير المناخي، الأزمات المالية العالمية، الحروب الدولية.	تحديات إقليمية مثل النزاعات الحدودية، الهجرة، الاستقرار السياسي.

التحالفات والاتفاقات	تشمل تحالفات مثل الأمم المتحدة أو اتفاقات ثنائية بين دول من مختلف القارات.	تتحقق من خلال اتفاقات إقليمية بين دول جارة مثل اتفاقات التجارة الحرة، والمجموعة الاقتصادية.
التحكم في القرارات	القرارات تُتخذ في منتديات عالمية قد تشمل جميع الدول أو مجموعة مختارة منها، مثل **مجلس الأمن** التابع للأمم المتحدة.	القرارات تُتخذ بشكل رئيسي من قبل الدول الأعضاء داخل المنظمات الإقليمية مع تأثير أكبر من دول معينة.
التعاون في الأمن	التعاون الأمني يشمل قضايا عالمية مثل مكافحة الإرهاب الدولي، حظر انتشار الأسلحة النووية، والنزاعات الدولية.	يتمركز التعاون الأمني في القضايا المشتركة مثل محاربة الإرهاب، التهديدات الإقليمية.

المصدر: من إعداد الباحث.

مفهوم القوى الناعمة

قبل تحديد مفهوم القوة الناعمة يتطلب الأمر تحديد مفهوم القوة أولًا؛ ذلك أن مفهوم القوة لا يزال يثار حوله الكثير من الجدل، فالقوة حاضرة في كل العلاقات البشرية – سواء كانت قوة مادية أم معنوية– وتتعدد استخداماتها في مختلف المواقف، والحديث عن القوة كمفهوم في علم السياسة شأنه شأن كل مفاهيم العلوم الاجتماعية له الكثير من التعريفات.

ولأنه من الأهمية أن نبدأ بتحديد ما الذي نعنيه بالقوة، لابد أن نذكر أصحاب المدرسة الواقعية؛ الذين يعدوا من أبرز من تعاملوا مع القوة كمفهوم؛ فقد جعلوا من القوة المفهوم المركزي لمقولات مدرستهم؛ حيث ربط هانز مورجانثو القوة بفكرة التأثير أو التحكم في المكاسب، وعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين بهدف امتلاك مزيد من الموارد، وبالتالي تعاملت مع العلاقات الدولية على أنها صراع الهدف منه تعظيم ما تمتلكه الدولة من قوة. (مقلد، 2011)

ساد مفهوم القوة وفق الرؤية الواقعية للقوة في أوساط علماء السياسة الدولية خلال الفترات السابقة؛ في اعتبار القوة حرب وذلك حسب كتابات ثيودوروس ومكيافيللي عن القوة عام 1513م، والتي ترى أن القوة تكمن في امتلاك القوة العسكرية أو القوة الصلبة، أنها الطبيعي الإنسانية التي تعطي وتقدم من المنافع بقدر ما تحصل عليه منها، وبالتالي فإن اختبار القوة من قبل القوة العظمى يكمن في قدرتها على التأثير من خلال المصادر الملموسة والقسرية للقوة. (Taylor A.J, 1971)

معظم مفاهيم القوة تقر بأنها قدرة طرف على التأثير في سلوك الآخرين، أو التحكم في سلوكهم تجاه قضية معينة بشكل مقصود، وتقليل مقاومة الآخرين له فيما يتعلق بخطة العمل التي يريد تبنيها في مجال معين خلال فترة من الزمن، وبالتالي تعد القوة ضرورة حتمية لأي نظام يسعى لتحقيق مصالحه وحمايتها، إضافة إلى أن توافرها يساعد على التحكم في إرادة الآخرين. (Marten N. Marger ed& Marvin E. Olsen)

ومما سبق تعرف الدراسة القوة على أنها: " **امتلاك القدرات المادية والمعنوية التي تمكن الدولة من تحقيق أهدافها الداخلية والخارجية، سواء توافقًا أو تعارضًا مع الأطراف الدولية الأخرى**".

بمراجعة تاريخية لظهور مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية، يتبين لنا أن القوة الناعمة استخدمت حتى قبل ظهور مصطلح العلاقات الدولية ذاته، فقد ظهرت القوة الناعمة بمصطلحات مختلفة منذ زمن بعيد ، إذ استخدمها الإغريق من خلال الفن والأدب والنشاط الفكري الفلسفي، والتغني بالملاحم العظيمة التي أدهشت العالم، ومن خلال نمو وتطور المسرح الإغريقي والنحت والتماثيل والألعاب الرياضية الأوليمبية التي كانت تقام بصورة دورية منتظمة بالإضافة إلى العروض المسرحية الكبيرة، حتى العهد الروماني بحيث صار الإغريق "المستعمر الأكبر" لمعظم الأجناس البشرية في تلك الحقبة وما بعدها نتيجة التأثيرات الواضحة المعالم التي ظهرت للعيان. (غلوم، 2012)

وفي العصر الحديث استخدمت أوروبا القوة الناعمة كسلاح عبر وسائل متعددة، مثل حملات التبشير والتطبيب والصلات الثقافية بين الشرق والغرب على مستوى الشعوب، والبعثات التعليمية، والاستشراق، ثم الإذاعات الموجة للشرق، كأدوات فعالة لفهم الشعوب والتأثير عليها، وكسب تعاطفها، فقد سعت الحكومة الفرنسية بعد هزيمتها في الحرب الفرنسية البروسية إلى لإصلاح هيبة البلاد المدمرة من خلال تعزيز لغتها والأدب الفرنسي، ونشر الثقافة الفرنسية في الخارج بحيث تصبح عنصرًا مهمًا في الدبلوماسية الفرنسية، وحذت حذوها كلًا من إيطاليا وألمانيا وغيرها من الدول بعد ذلك. (العثيمين، 2008)

على الرغم من انتشار مفهوم القوة الناعمة على كافة المستويات الأكاديمية والرسمية وغير الرسمية، إلا أن تعريف المفهوم وأبعاده الأساسية تظل موضع اجتهادات متعددة تضيق من نطاقه تارة بحيث يكاد يقتصر على بعض المواد الثقافية ذات الطابع الإمتاعي أو الترفيهي، وتوسع من نطاقه تارة أخرى بحيث يشمل كافة الأدوات

والتفاعلات ذات الطبيعة التعاونية بما في ذلك استخدام الأدوات والآليات الاقتصادية وأحيانًا العسكرية في صورها غير الصراعية. ولمعالجة الإشكاليات التي تولدها هذه النسبية والسيولة الشديدة في تعريف المفهوم يصبح من الضروري تحليل ظروف نشأته والتطورات التي مرت عليه وتفسيرات انتشاره وتنوع تعريفاته إلى حد التناقض أحيانًا. (معوض، 2017)

وفي ضوء ما تقدم تعرف القوة الناعمة بأنها: " امتلاك القدرة المعنوية التي تمكن من النفاذ إلى الآخرين وإحداث التأثير اللازم لتغيير سلوكهم المستهدف دون الاستخدام الصريح للعنف".

شكل رقم 1 مراحل وسياقات انتشار مفهوم القوة الناعمة وتطوره

	سياق النشأة: مركزية أمريكية	سياق الانتشار: صعود القوى الإقليمية	سياق التراجع: التحذير من تآكل القوة الناعمة
السياق التاريخي	نهاية الحرب الباردة	عصر المعلومات	عودة التفاعلات العسكرية والتهديدات الأمنية المسلحة بأشكال جديدة
النطاق الجغرافي	مركزية أمريكية: الولايات المتحدة ودورها على المستوى العالمي	القوى الإقليمية الصاعدة ودوائرها الإقليمية المختلفة: الصين، الهند، روسيا، البرازيل، تركيا	الولايات المتحدة ودورها العالمي – القوى الإقليمية ودوائرها الإقليمية المختلفة (وخاصة في الشرق الأوسط وشرق آسيا وشرق أوروبا)
السياق السياسي	فكرة التراجع الأمريكي: معارضة مقولات تراجع القوة الأمريكية والتأكيد على القوة الناعمة كموارد وآليات بديلة للقوة	فكرة الصعود «السلمي» للقوى الإقليمية ونفوذها: القوة الناعمة كموارد وآليات مكملة ومخففة للطابع الصراعي للصعود، وتقليل احتمالات الحروب في مراحل تحول القوة	التحذير من التراجع الأمريكي بعد حرب احتلال العراق ٢٠٠٣ – التحذير من مخاطر تآكل القوة الناعمة وعودة نزعة عسكرة التفاعلات وإضفاء الطابع الأمني عليها مع التدخلات الروسية في جورجيا وأوكرانيا، والصينية في قضية بحر الصين الجنوبي، والتركية في سوريا والجوار

المصدر: (علي جلال معوض، 2017)

خصائص القوة الناعمة:

تتسم القوة الناعمة بعدة خصائص منها: تركز على مقومات فكرية تعبر عن القيم الدينية والأخلاقية والحضارية، مفهوم ديناميكي (متحرك) غير ثابت يخضع للتغير لتغير الأزمنة واختلاف الأمكنة والتفاوت في القوة والقدرات رغم حداثة المصطلح، إلا أن مفهومها قديم قدم الإنسان، فدعوات الأنبياء والرسل اعتمدت أساسا على الجذب والإقناع، هي نتاج جهود مخططة وأنشطة منظمة على أسس علمية، وليست عملا ارتجاليا أو نشاطا عشوائيا، هي عمل مؤسسي محكم وليست جهدا فرديا، تنطلق من رؤية استراتيجية واضحة وتسعى لتحقيق رسالة محددة، تتطلب فترة طويلة نسبيا لتؤتي ثمارها، أثرها عميق لأنها تقوم على الجذب والإقناع، تعتمد إلى حد كبير على الثقافة والدبلوماسية، يمكن أن تمارسها أي جهة مهما تضاءلت قوتها الصلبة. (سلطان آل سعود، 2018)

موارد القوة الناعمة

حدد جوزيف ناي موارد القوة الناعمة في ثلاث موارد أساسية:

أولا الثقافة: وهي عبارة عن المثل التي يتم توارثها وتعلمها، وتنعكس في أنماط السلوك وطرق الإدراك للأشياء وكيفيات التعامل معها، وهي مزيج من أمجاد الماضي وإرهاصات الحاضر. وتتكون الثقافة من اللغة: نظام من الرموز يستخدم في إضفاء المعاني على الأشياء.

والمعايير قواعد السلوك أنتجها المجتمع من أجل التحكم وضمان تفاعل اجتماعي مستقر ومنظم يمكن التنبؤ به. وتلعب السلطة الاجتماعية دورا أساسيا في صياغة المعايير، والمعايير ناتجة عن القيم. والقيم هي كل شيء تؤمن به جماعة ما لما له من قيمة، وقد تكون القيم متكاملة أو متصارعة، كما أنها يعاد صياغتها ويتم تعديلها

باستمرار. والمعتقدات الأيدولوجية: تتمثل في كل شيء فكري مجرد تعتبره المجموعة الثقافية صحيحا أو مطلقا.

ثانيا القيم السياسية: تتشكل في المجتمعات بناء على مختلف المجالات مثل الاقتصاد والتاريخ والقانون الدولي، والفلسفة والجغرافيا والعمل الاجتماعي والعلوم الانسانية والدراسات الثقافية، فهي تحتوي على مجموعة من القضايا مثل: قضايا العولمة وسيادة الدولة والأمن الدولي والاستدامة البيئية والانتشار النووي والتنمية الاقتصادية والمالية العالمية والإرهاب والجريمة المنظمة، وحقوق الإنسان واحترام الحريات.

ثالثا السياسات الخارجية: تعتبر السياسات الخارجية لدولة ما سلاحا ذا حدين، إما أن تعزز قوته الناعمة أو تبددها، عندما تكون قائمة على احترام الدول المجاورة والالتزام بالقوانين والتشريعات والاتفاقات الدولية، وخاصة تلك التي تحمي الحريات العامة، وأن تنصر الضعيف وتقدم المساعدات لمن يحتاج، في هذه الحالة تمتلك الدولة قوة ناعمة تمكنها من التأثير على غيرها من الدول بطريقة غير مباشرة، أما عندما تكون السياسات الخارجية للدولة منافقة أو قائمة على معالجة ضيقة الأفق للمصالح الوطنية ففي هذه الحالة قد تقوض القوة الناعمة. (ياسين، 2018)

أدوات القوة الناعمة

- الإعلام بوسائله المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية وشبكات الإنترنت ومحركات البحث العالمية مواقع التواصل الاجتماعي.
- المنح الدراسة والتي تتمثل في الطلاب والباحثين الأجانب الوافدين للدراسة في الجامعات، فهم يحملون معهم آلاف الصور الطيبة، عندما يعودون إلى أوطانهم، ويصبحون سفراء غير رسميين لخدمة البلد الذي استضافهم.

- الدبلوماسية: وهي أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية، والتي اعتبرها ناي المورد الثالث من موارد القوة الناعمة وتستخدم للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها، منها ما هو إقناعي ومنها ما هو ترهيبي وغير أخلاقي (مبطن)، وتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة والدفاع عن أشخاص ومصالح رعاياها في الخارج.
- التجارة وتتركز حول التبادل الحاصل بين المناطق والبلدان التي تفصل بينها حدود سياسية وأنظمة وقوانين، ويتم هذا التبادل بين الدول التي تتوفر فيها سلع أو خدمات معينة، ودول أخرى تفتقر لهذه السلع والخدمات.
- الفن والأدب ومن أبرز وسائله الأفلام والمسلسلات والمسرحيات والموسيقى ومن أبرز الأمثلة عليها هي مصانع هوليوود، والإنتاج السنيمائي الضخم الذي يتم إنتاجه وترجمته للعالم. لذلك تقوم الدول بالعديد من الصفقات والاتفاقيات المختلفة وفي خضم ذلك يحدث تبادل ثقافي وحضاري بين الدول. (مركز الحرب الناعمة للدراسات، 2014)

قياس القوة الناعمة

تحيط بدراسة القوة الناعمة صعوبات شتى من أخطرها صعوبة القياس، وذلك على العكس من القوة المادية التقليدية التي يسهل قياسها بمؤشرات مادية قابلة للقياس. ومن ثم، فإن إدراك مقومات القوة الناعمة باعتبارها مفهوماً مقارناً يتوقف على سلامة قياس مؤشراتها المختلفة. وتعتبر المنهجية المستخدمة في تحديد وقياس مؤشرات القوة الناعمة في تقرير (القوة الناعمة العالمي) من أفضل ما تم إنجازه حتى الآن على هذا الصعيد.

ويقسم التقرير مؤشرات القوة الناعمة إلى مجموعتين مختلفتين من حيث طبيعة كل منهما ومن حيث طريقة قياسها:

- المجموعة الأولى، عبارة عن مقومات موضوعية يبلغ وزنها النسبي 70% على المؤشر العام للقوة الناعمة، وتشمل: الحكومة Government، المقومات الرقمية Digital، الثقافة Culture ، المبادرة في المشروعات Enterprise ، والتفاعل والاشتباك Engagement، والتعليم Education.
- أما المجموعة الثانية فهي عبارة عن مقومات ذات طابع معنوي يتم تقديرها بناء على استطلاع آراء خبراء في كل مجال منها، ويبلغ وزنها النسبي على المؤشر العام للقوة الناعمة 30% وتشمل: مقومات معنوية مبنية على آراء واستطلاعات (وزنها النسبي 30%) وتشمل: المطبخ والأطباق الوطنية Cuisine والمنتجات التكنولوجية ذات المنشأ الوطني Tech Products والثقافة Culture ووفرة سلع الرفاهية Luxury Goods والسياسة الخارجية Foreign Policy والقابلية للمعيشة Liveability. (إبراهيم نوار، 2018)

القوة الصلبةHard Power

يركز هذا المصطلح على المعيار العسكري لتعريفه للقوة، والتي تتكون من أربعة أنواع هي: البرية والبحرية والجوية والنووية، ويعول أنصار هذا التعريف كثيرا على مكانة وعنصر القوة البرية باعتبارها المكون الأساسي للقوة العسكرية وبحكم أن المعارك والصراعات المسلحة بن الدول تحسمها قوة وتجهيز الجيوش في الميدان (كريم أبو حلاوة، 2016).

ويضيف جوزيف ناي إلى جانب المكون العسكري عنصرا آخر هو القوة الاقتصادية التي تضم الامتيازات والعقوبات الاقتصادية؛ فوفقا لناي يمكن أن تتحول الامتيازات الاقتصادية إلى عقوبات حال حجبها؛ وبالتالي هي قوة صلبة في طبيعتها نظرا لكونها عقوبات كامنة يمكن للدول الكبرى أن تفرضها على خصومها بديلا أو قبل اللجوء للقوة العسكرية (Gary J. Schmitt, 2014).

القوة الذكية Smart Power

يستند هذا المصطلح على قدرة الدول في سياستها الخارجية على المزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة والجمع بينهما، أي أنها تعتمد على المحدد الصلب للقوة من خلال الجيوش والترسانة العسكرية والقوة الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستثمار في الشراكات والتحالفات والتأثير الدولي عن طريق القيم والثقافة والسياسات في محيطها الإقليمي والدولي (Colin S. Gray, 2011).

القوة الإلكترونية Cyber Power

يقصد بها توظيف وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشبكات الكمبيوتر والبرمجيات لتحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الأهداف سواء على الساحة الداخلية المحلية أو على الساحة الخارجية في علاقاتها وسياستها الخارجية مع الدول الأخرى، وتتطلب هذه القوة عدة محددات من بينها: البنية المعلوماتية المتطورة والأجهزة الإلكترونية القادرة على الربط والبرمجيات والمهارات البشرية المدربة (إيهاب خليفة، 2017).

القوة الحادة: Sharp Power

ارتبط مفهوم القوة الحادة – الحديث الظهور – بالدول السلطوية التي تريد أن تمارس التأثير العالمي بنفس الأساليب التي تستخدمها في الداخل. والقوة الحادة هي شبيهة بالقوة الناعمة من خلال استعمال القيم والسياسات والثقافة للتأثير الخارجي في الدول الأخرى بقصد هدم النماذج الديمقراطية واختراق منظومتها القيمية بما يهدد وجودها في المستقبل، وعادة ما تتبناه النظم السياسية المستبدة ونظم الديكتاتوريات العسكرية وأنظمة الحزب الواحد أو الحزب المسيطر المقاومة للتغيير الداخلي، فتتجه هذه الدول إلى تصدير نماذجها غير الديمقراطية إلى الخارج عبر التأثير بآليات صلبة وناعمة .(Christopher Walker and Jessica Ludwig,2017)

وبشكل عام فإن مفهوم القوة الحادة شبيه بمفهوم ناي عن القوة الناعمة لكن بشكلها السلبي والمناقض لها؛ ويتم استخدامه من جانب علماء وباحثي السياسة الخارجية الأمريكية للتحذير من السياسات الخارجية للدول المناوئة للولايات المتحدة ومن أبرزها: روسيا والصين، وكوريا الشمالية، وإيران، وفنزويلا.

شكل رقم 2 المفاهيم ذات الصلة بمفهوم القوة الناعمة

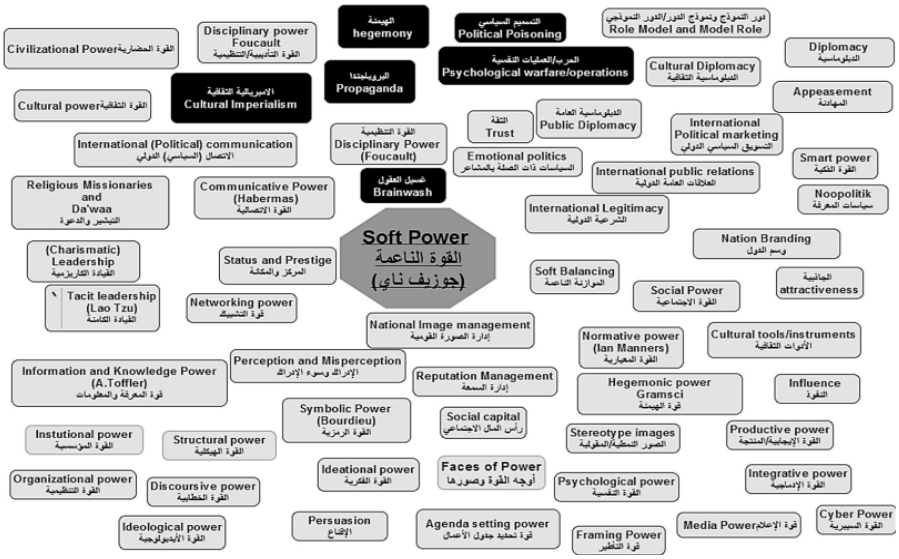

المصدر: (معوض، 2017)

مفهوم النظام الدولي

لا يوجد تعريف شامل للنظام الدولي حيث اختلفت الآراء في تحديد النظام الدولي إذا كان دوليًا أم عالميًا، فالنظام العالمي أكثر شمولا من النظام الدولي حيث يقتصر النظام الدولي على التفاعلات بين الدول بينما النظام العالمي يشمل كل الوحدات الدولية.

فالنظام الدولي عبارة عن أفكار مركبة ومتغيرة وتدابير عسكرية تتزود بالقوة من عناصر الانتظام التي تخص العلاقات بين الدول. وهناك من يعرف النظام الدولي الجديد بأنه مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المرتبطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد الخلل خلال فترة معينة من الزمن. (أبو عامود، 2008)

عّرف جوزيف فرانكل النظام الدولي بأنه: "مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام"، وهناك من يعرف النظام الدولي من منطلق

نظري بأنه: "كلية مجردة يمكن التعرف عليها من هياكل متغيرة، كل هيكل له سمات وعمليات، هي التي تفرز ظواهر جزئية محددة على الساحة الدولية مثل الحروب، التحالفات، التعاون، التكامل".

وكذلك ينصرف مصطلح النظام الدولي إلى التنظيمات والتقاليد والقواعد الأساسية المميزة لجماعة دون أخرى والتي قبلت بها وعملت على اتباعها داخل المجموعة المكونة لها من خلال العلاقات والروابط التي تجمعها بعضها بالبعض الآخر، أو هو علاقات القوة والسيطرة بين دول العالم من حيث توزيع وتركز القوى الدولية وطبيعة التوزيع الذي يعتمد على القوة أو أنه البيئة التي تعمل بها أطراف العلاقات الدولية وتأتي الدول على رأسها، بينما يعرفه (انتوني دولمان) بأنه نموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة وذلك من خلال القواعد التي تستند عليها سواء كانت مكتوبة أم لا. (الحديثي، 1991)

في عام 1989 استخدم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب مصطلح النظام الدولي الجديد، وذلك لرغبته في إقامة نظام عالمي جديد يحل محل نظام الاستقطاب السوفيتي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية. (المخادمي، 2005)

يمكن القول إن فكرة النظام الدولي الجديد تبلورت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار نظام القطبية الثنائية واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة الأحادية للعالم. وبشكل عام يستخدم مصطلح النظام الدولي الجديد للإشارة إلى محصلة التطورات التي حدثت في بنية واهتمامات النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتي، والتحول من نظام القطبية الثنائية إلى نظام جديد.

حيث عرف جيمس بيكر "وزير الخارجية الأمريكي"، النظام الدولي الجديد بأنه نظام يبحث عن هوية باعتباره نظام القطب الواحد المهيمن أو التسليم بأنه نظام مازال في طور التكوين. (منير بدوي السيد، د.ت)

وقد مر النظام الدولي بمجموعة من المراحل، وذلك على النحو التالي:

1. **المرحلة الأولى:** والتي بدأت من معاهدة وستيفاليا 1648 حتى 1815 وسيطرت في هذه المرحلة افكار الثورة الفرنسية 1789 من حرية ومساواة.
2. **المرحلة الثانية:** والتي قد بدأت من 1815 حتى بداية الحرب العالمية الأولى 1914 حيث كانت في هذه المرحلة بريطانيا هي القوة الرئيسية التي تمسك بزمام الأمور.
3. **المرحلة الثالثة** من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية وفى تلك المرحلة سيطرت بريطانيا وفرنسا على السياسة الدولية والدول المنتصرة معهما في الحرب.
4. **المرحلة الرابعة** وهي بعد الحرب العالمية الثانية 1945 حتى 1991 حيث سيطرة القطبين الأمريكي والسوفيتي والحرب الباردة بينهم والتي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي في 1991 وولادة نظام عالمي جديد تسيطر علية الولايات المتحدة الامريكية مع بزوغ قوى جديدة في السياسة الدولية كالصين والاتحاد الأوروبي. (Main Characteristics of China's Foreign Policy, Chinese Embassy in USA)

خلال هذه الفترة اتخذ النظام العديد من الأشكال المختلفة من الناحية العملية، ويمكن فهم النظام في إطار العلاقات المنظمة كمدخل يمكنه التأثير على سلوك الدول أو نتيجة لأوضاع ثابتة ومتوقعة بين الدول.

تأثير النظام الدولي على سلوك الدول

النظام الدولي يقوم على التفاعل الحاصل ين مجموعة من الوحدات السياسية والاقتصادية المكونة له، وذلك ضمن ما يسمى بشبكة العلاقات الناتجة عنه والتي تخلق الترابط فيما بينها لتصل إلى مرحلة عدم الاستغناء. ويمكن أيضا القول إن هذه التعريفات تحتوي على شقين هما:

- وجود وحدات في المجتمع الدولي مختلف الأنواع.
- وجود تفاعل وحراك بين هذه الوحدات ممثلة في الدول والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية وهذا التفاعل عبارة عن فعل ورد فعل إيجابي أو سلبي. (أمين، 2020)

الفصل الرابع
منهجية الدراسة وتحليل النتائج

المنهجية

بهدف الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده، فإن الباحث يتبع المنهج الوصفي هذه الدراسة والذي يعمل على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة بعد التمحيص والتحليل وصولا إلى النتائج.

المنهج الوصفي

هو المنهج الذي يعني بالدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص وتصنيف المعلومات والحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عينة من الناس أو وضعيتهم، أو عدد من الأشياء، أو سلسلة من الأحداث، أو منظومة فكرية، أو أي نوع آخر من الظواهر أو القضايا، أو المشاكل التي يرغب الباحث في دراستها، لغرض تحليلها وتفسيرها وتقييم طبيعتها للتنبؤ بها وضبطها أو التحكم فيها.

ويعرف المنهج الوصفي بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية، وبما ينسجم مع المعطيات العلمية للظاهرة المدروسة، ويمكن تعريفه بأنه المنهج الذي يرتكز على وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطوير يشمل فترات زمنية معينة.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه تلك الطريقة العلمية التي يعتمده الباحث عليها عند دراسته لظاهرة معينة وفق خطوات محددة، بانتقاء معلومات دقيقة وشاملة عن ظاهرة في الواقع الاجتماعي خلال مدة محددة تمكن من تحليلها، تحليلاً موضوعياً يؤدي إلى تحقق النتائج المرجوة منها.

ومن خلال هذا التعريف يظهر أن المنهج الوصفي يستخدم لدراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها وأشكالها، وعلاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك وتحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة لمشكلة البحث، أي أن المنهج الوصفي لا يقتصر على مجرد وصف ظاهرة معينة، وإنما يتعدى ذلك إلى اكتشاف الحقائق وآثارها، والعلاقات التي تتصل بها وتفسيرها والقوانين التي تحكمها.

ويتبنى الباحث هذا المنهج لعدة أسباب منها:

- تميزه بطريقته الواقعية في التعامل مع مشكلة البحث، نظرًا لوجود الباحث في قلب الميدان أو المكان المتعلق بالدراسة.
- يعد ذلك المنهج مناسبًا لموضوعات البحث العلمي التي تدور حول الظواهر أو المشكلات الاجتماعية والإنسانية، ومن ثم الحصول على الوصف الكيفي الذي يتمثل في سلوك خارجي للظواهر، والوصف الكمي الذي يتمثل في الوصول إلى أرقام تتعلق بالمشكلة أو الظاهرة، أو أرقام لها دلالة في علاقة الظاهرة بالظواهر المحيطة.
- يحد المنهج الوصفي من تدخلات الباحثين؛ لذا تظهر النتائج بصورة موضوعية؛ نظرًا لاشتقاقها بطريقة دقيقة، فعلى سبيل المثال لا يقف المنهج الوصفي على بعض الأسئلة التي تقبل تأويلات مختلفة، مثل: هل من الممكن قول...؟، فهو يهتم بما هو موجود وواضح للعيان.
- يساعد المنهج الوصفي في إجراء المقارنات بين طبيعة الظاهرة في أكثر من مكان.
- يساهم المنهج الوصفي في اتخاذ القرارات الصحيحة المتعلقة بالدراسة من خلال تقديم الإيضاحات والشروح الخاصة بها.

- يمكن عن طريق المنهج الوصفي أن تتم صياغة الآراء والخبرات لوضع الخطط والتصورات المستقبلية لمواجهة بعض الظواهر الخطيرة.

أدوات جمع البيانات

تعرف أدوات الدراسة في البحث العلمي بأنها: "الطُّرق التي يتمُّ من خلالها جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالبحث، والتي تُساعد في دراسة وتحليل مُشكلة البحث، وبعد ذلك التوصُّل إلى النتائج".

يستخدم أكثر من طريقة أو أداة لجمع المعلومات لحل مشكلة الدراسة والاجابة عن أسئلتها أو فرضياتها، وسوف نتطرق في هذه الدراسة إلى:

الملاحظة: تتخصص الملاحظة كأداة لجمع المعلومات خاصة حيث لا يمكن الاعتماد على الاستبيان والمقابلة في الحصول على البيانات الخاصة بها والتي يحتاجها الباحث لكتابة نتائج البحث العلمي. فسوف يقوم الباحث برصد الأخبار على الصحف الرسمية والكترونية بالإضافة إلى معرفة التوجهات الحكومية والسياسة الخارجية للدول وتفاعلها مع بعضها البعض.

وتعتبر من أهم أدوات البحث على الإطلاق، ويمكن القول أن كل بحث في العلوم الاجتماعية يستخدم الملاحظة بدرجات مختلفة، ابتداء من الملاحظة السريعة غير المقننة إلى الملاحظة المقننة والدقيقة، وهناك بعض أنماط السلوك والتفاعل السياسي والاجتماعي التي لا يمكن فهمها فهمًا دقيقًا إلا من خلال هذه الأداة، كتأثير الزعيم السياسي وخطاباته في مستمعيه، أو أعمال ومظاهر العنف السياسي المختلفة وآثراها المادية والنفسية، أو عملية التفاعل والمساومة داخل المؤسسات أو الجماعات الصغيرة كاللجان البرلمانية أو الجماعات غير الرسمية أو الأحزاب أو عمليات التنشئة السياسية أو خصائص للمشاركة والاتصال وغيرها.

كما تفيد الملاحظة في التعرف على المناخ العام والعوامل المختلفة المحيطة بالعملية السياسية، وبتفاعل الأفراد والجماعات والأطراف الفاعلين في مختلف جوانب الحياة السياسية ابتداءً من البيروقراطية إلى الاتصال الجماهيري والتجنيد السياسي وظهور القيادات الجديدة أو تأكيد عناصر الهوية السياسية، أو محاولات ترسيخ التكامل الوطني أو القيمي في المجتمع أو استجلاب المزيد من الأفكار والمهارات والقيم الحديثة الوافدة من نظم ومجتمعات أخرى.

التحليل

العوامل الجيوسياسية والتاريخية المؤثرة في السياسة الخارجية القطرية

تتأثر السياسة الخارجية القطرية بعدة عوامل جيوسياسية وتاريخية، مما يجعلها فريدة من نوعها في منطقة الخليج العربي. هذه العوامل تشمل الموقع الجغرافي، والثروة النفطية، والتاريخ السياسي، والعلاقات الإقليمية، والدولية.

أولا: الموقع الجرافي

تتمتع قطر بموقع استراتيجي حيوي في منطقة الخليج العربي، مما جعلها في قلب التفاعلات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. يحدها من الجنوب المملكة العربية السعودية، وهي أكبر دولة في شبه الجزيرة العربية وصاحبة النفوذ الإقليمي الكبير، ومن جهة أخرى، تواجه إيران عبر الخليج العربي، وهي قوة إقليمية ذات تأثير استراتيجي واسع. هذا الموقع الجغرافي فرض على قطر تحديات وفرصًا في سياستها الخارجية، مما دفعها إلى تبني نهج مرن يعتمد على تحقيق توازن دقيق بين القوى الإقليمية والدولية.

التأثير الجيوسياسي: بين القوى الكبرى والتوازن الدبلوماسي

نظرًا لقربها الجغرافي من السعودية وإيران، اضطرت قطر إلى اتباع سياسة خارجية متوازنة للحفاظ على أمنها واستقلالها السياسي. فالتنافس المستمر بين الرياض وطهران يفرض على الدول الصغيرة في الخليج اتخاذ مواقف حذرة لتجنب الانحياز الكامل لأي طرف، وهو ما سعت قطر إلى تحقيقه من خلال استراتيجية تعتمد على تنويع التحالفات

والشراكات الدولية، بما في ذلك بناء علاقات قوية مع الولايات المتحدة، وتركيا، ودول أوروبية، بالإضافة إلى المحافظة على قنوات مفتوحة مع إيران رغم التوترات الإقليمية.

كما أن **وجود قاعدة العديد الجوية الأمريكية** في قطر، وهي أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة، وفر لها غطاءً أمنيًا وعزز مكانتها كحليف رئيسي للولايات المتحدة، مما منحها هامشًا استراتيجيًا للمناورة في سياستها الخارجية. هذا التوازن بين القوى الكبرى سمح لقطر بالتحرك بمرونة في القضايا الإقليمية، مثل وساطتها في النزاعات، وتوظيف مواردها الاقتصادية لتعزيز نفوذها.

العلاقة مع الجيران: تحديات وتوازنات دقيقة

العلاقة مع السعودية: بين التعاون والتوتر تاريخيًا، كانت العلاقة بين قطر والسعودية مزيجًا من التعاون والتوتر، نظرًا لاختلاف وجهات النظر حول بعض الملفات الإقليمية والدور القطري المتنامي في السياسة العربية. تصاعدت الخلافات بشكل كبير خلال الأزمة الخليجية 2017–2021، عندما فرضت السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصارًا دبلوماسيًا واقتصاديًا على قطر، متهمة إياها بدعم الجماعات المتطرفة والتقارب مع إيران. إلا أن اتفاق العلا في 2021 أعاد العلاقات بين الجانبين إلى مسارها الطبيعي، مع استمرار بعض التباينات في الملفات الإقليمية.

العلاقة مع إيران: براغماتية رغم الخلافات على الرغم من أن قطر عضو في مجلس التعاون الخليجي، الذي ينظر تقليديًا إلى إيران كخصم استراتيجي، فإن الدوحة حافظت على علاقات دبلوماسية وتجارية نشطة مع طهران، مدفوعة بعوامل اقتصادية وأمنية. يشترك البلدان في حقل الشمال للغاز الطبيعي، وهو أحد أكبر حقول الغاز في العالم، ما يفرض عليهما التنسيق المستمر لضمان استغلال الموارد المشتركة. كما لعبت إيران

دورًا مهمًا في مساعدة قطر خلال الحصار الخليجي، حيث فتحت مجالها الجوي والبري للدوحة، مما عزز الروابط بين البلدين. (Kamrava, 2013)

سياسة التوازن والاستقلالية تمكنت قطر من تعزيز استقلال قرارها السياسي عبر استراتيجية "تنويع الحلفاء"، حيث وسّعت شبكة علاقاتها الدولية لتشمل قوى عالمية كبرى مثل الولايات المتحدة وتركيا وأوروبا، بدلاً من الاعتماد على محور إقليمي واحد. هذه الاستراتيجية جعلت قطر أكثر قدرة على مواجهة التحديات الجيوسياسية في منطقة الخليج، وعززت مكانتها كوسيط دبلوماسي في النزاعات الإقليمية والدولية.

ثانيا: الثروة النفطية والغازية

تُعد قطر واحدة من أغنى دول العالم بفضل امتلاكها ثالث أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران. هذه الثروة منحتها نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا واسعًا، مكّنها من اتباع سياسات خارجية طموحة عززت من دورها كلاعب إقليمي ودولي مؤثر.

استخدمت قطر ثروتها لدعم جهود الوساطة في النزاعات الدولية، مثل الأزمة اللبنانية عام 2008، واتفاق السلام في دارفور عام 2011، واتفاق طالبان والولايات المتحدة عام 2020. لم تقتصر الوساطة على الجهود السياسية فقط، بل شملت تقديم دعم مالي وإعادة إعمار في الدول التي شهدت صراعات.

لعبت قطر دورًا بارزًا في تقديم المساعدات الإنسانية عبر مؤسسات مثل صندوق قطر للتنمية ومؤسسة قطر الخيرية، حيث قدمت دعمًا ماليًا وإنسانيًا للدول المتضررة من النزاعات والكوارث، مثل سوريا، فلسطين، اليمن، السودان، وأفغانستان. ساهمت الاستثمارات القطرية في دعم اقتصادات الدول النامية، مما عزز من صورتها كدولة داعمة للاستقرار والتنمية العالمية. (Ulrichsen, 2014)

ثالثا: علاقة قطر مع الإسلام السياسي

لعبت قطر دورًا بارزًا خلال أحداث الربيع العربي (2013–2010)، حيث تبنّت سياسة دعم القوى الثورية والحركات الإسلامية التي صعدت إلى المشهد السياسي في عدة دول عربية، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين .هذه السياسة أثارت جدلًا واسعًا وأدت إلى توترات دبلوماسية كبيرة بين الدوحة وعدة عواصم عربية، أبرزها القاهرة، وأبو ظبي، والرياض، حيث رأت بعض الدول أن دعم قطر لهذه الحركات يتعارض مع استقرار المنطقة.

كانت جماعة الإخوان المسلمين من أبرز القوى السياسية التي استفادت من الدعم القطري خلال وبعد الربيع العربي، خاصة في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا. قدمت قطر دعمًا لهذه الحركات بعدة أشكال، منها:

- **الإعلام:** لعبت قناة الجزيرة دورًا رئيسيًا في دعم الجماعات الثورية، بما في ذلك الإخوان المسلمين، عبر تغطية مكثفة للأحداث السياسية، وتسليط الضوء على خطاب هذه الحركات، وتوفير منصة لأعضائها للتعبير عن رؤاهم السياسية.
- **الدعم المالي:** تشير تقارير إلى أن قطر قدمت مساعدات مالية كبيرة لحكومة الرئيس المصري محمد مرسي (المنتمي للإخوان المسلمين) بعد وصوله إلى السلطة في 2012.
- **الدعم الدبلوماسي:** احتفظت قطر بعلاقات وثيقة مع شخصيات إسلامية بارزة، مثل راشد الغنوشي في تونس، وحزب العدالة والبناء في ليبيا، وفصائل سورية إسلامية معارضة.

ساندت الدوحة بعض الفصائل الإسلامية المعارضة التي تقاتل النظام السوري، خاصة في المراحل الأولى من الثورة، حيث قدمت دعماً مالياً ولوجستيًا لبعض المجموعات المسلحة.

كان دعم قطر للجماعات الإسلامية خلال الربيع العربي جزءًا من استراتيجيتها لتعزيز نفوذها الإقليمي، لكنه أدى إلى توترات كبيرة مع دول الخليج ومصر، وبلغت هذه التوترات ذروتها خلال الأزمة الخليجية. ورغم التحولات السياسية في المنطقة، لا تزال العلاقات القطرية مع بعض الدول، مثل مصر والإمارات، متقلبة نتيجة لهذا الإرث السياسي. ومع ذلك، نجحت الدوحة في تجاوز الأزمة وتعزيز مكانتها كقوة دبلوماسية مؤثرة في العالم العربي. (Guzansky, 2015)

رابعا: السياسة الثقافية والإعلامية

اعتمدت قطر استراتيجية القوة الناعمة لتعزيز نفوذها الدولي، مستفيدة من الإعلام والثقافة كأداتين رئيسيتين لتحقيق أهدافها الدبلوماسية. فمن خلال استثمارات ضخمة في شبكة الجزيرة الإعلامية ومؤسساتها الثقافية، مثل متاحف قطر، استطاعت الدوحة التأثير على الرأي العام العالمي، وتعزيز مكانتها كمركز ثقافي وحضاري، مما جعلها لاعبًا رئيسيًا على الساحة الدولية رغم صغر حجمها الجغرافي.

الإعلام كأداة دبلوماسية: تأثير شبكة الجزيرة

أ. تأسيس الجزيرة[1]: مشروع إعلامي عالمي

منذ تأسيسها عام 1996، لعبت شبكة الجزيرة الإعلامية دورًا حاسمًا في تشكيل الرأي العام العربي والدولي. وقدمت قطر استثمارات ضخمة لتطوير الجزيرة لتكون منصة إخبارية عالمية تتحدى الروايات التقليدية التي تقدمها وسائل الإعلام الغربية والعربية الأخرى.

ب. التأثير السياسي والإعلامي

- تغطية الصراعات العربية: كانت الجزيرة منبرًا رئيسيًا خلال الربيع العربي (2010–2013)، حيث وفرت تغطية إعلامية واسعة لدعم الثورات في تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وسوريا.
- انتقاد الأنظمة القمعية: تبنت الجزيرة نهجًا إعلاميًا جريئاً، فانتقدت العديد من الأنظمة العربية، مما أثار توترات دبلوماسية مع دول مثل مصر والسعودية والإمارات، التي اتهمت القناة بدعم الإسلاميين وتأجيج الاضطرابات.
- التأثير على الرأي العام الغربي: أطلقت الجزيرة قنوات دولية مثل الجزيرة الإنجليزية، والجزيرة الوثائقية، والجزيرة بلقان، مما عزز من حضورها

[1] رسالة القناة تمكين الإنسان بمحتوى إعلامي دقيق وملهم وعميق يلتزم قيم الحقيقة ويسمو بالروح الإنسانية. استطاعت الجزيرة، التي بدأت بقناة واحدة، أن تتحول إلى شبكة إعلامية عالمية تضم عدداً من القنوات، والمراكز المتخصصة والمنصات الرقمية، بلغات متعددة، وذلك في إطار سعيها الدؤوب إلى التطور وتقديم منتجات إعلامية متنوعة تساير التطور السريع في مجال تكنولوجيا الأخبار، مما مكن الجزيرة من بناء جسور للتواصل الثقافي بين الشعوب، وفتح أبواب للمعرفة والوعي.
ومن مقرها الرئيس في الدوحة، وعبر أكثر من 70 مكتباً في أنحاء العالم، وبما يزيد عن ثلاثة آلاف موظف من أكثر من 95 جنسية، يصل بث الجزيرة إلى أكثر من 150 بلداً، مع إمكانية الوصول إلى أكثر من 450 مليون بيت.

الإعلامي خارج العالم العربي، وقدرتها على التأثير في المجتمعات الغربية. (Zayani, 2015)

ج. الجزيرة كأداة للنفوذ الدبلوماسي

ساعدت الجزيرة قطر على تحقيق نفوذ دبلوماسي كبير من خلال:

1. تعزيز سمعة قطر كداعم لحرية الصحافة وحرية التعبير، رغم الانتقادات التي تتعرض لها داخليًا.
2. استخدام الإعلام كأداة ضغط سياسي ضد خصومها، كما حدث خلال الأزمة الخليجية عندما دعمت القناة تغطيات مكثفة لانتقاد دول الحصار.
3. الترويج للدور القطري كوسيط في النزاعات الدولية، مثل الصراع في السودان، وأفغانستان، وفلسطين.

الثقافة كأداة للقوة الناعمة: استثمار قطر في الفنون والمتاحف

إلى جانب الإعلام، استثمرت قطر بكثافة في المجال الثقافي لتعزيز صورتها كمركز ثقافي عالمي، وذلك من خلال متاحف عالمية، ومعارض فنية، واستضافة فعاليات ثقافية كبرى.

أ. متاحف قطر: منصة لتعزيز الهوية الثقافية

أسست قطر العديد من المؤسسات الثقافية، وأبرزها:

1. متحف الفن الإسلامي: يُعد أحد أشهر المتاحف في الشرق الأوسط، حيث يعرض إرثًا إسلاميًا فنيًا غنيًا، مما يعزز صورة قطر كحارس للتراث الإسلامي[2].

[2] تأسّس المتحف عام 2008، وهو أول المشروعات التي أطلقتها متاحف قطر. صممه المهندس الصيني الأميركي العالمي الشهير "آي إم باي"، وهو تصميم مستوحى من الخطوط المعمارية الإسلامية التقليدية.

2. متحف قطر الوطني: يروي تاريخ قطر وهويتها الوطنية، ويبرز تحولها من مجتمع بدوي إلى قوة اقتصادية حديثة.
3. متحف الفن الحديث: منصة لدعم الفنانين المحليين والعالميين، مما يعزز دور قطر في المشهد الثقافي الدولي[3].

ب. الفعاليات الثقافية والفنية

- استضافت قطر معارض دولية كبرى، مثل بينالي الدوحة، ومعارض لوحات بيكاسو ودالي، لتعزيز مكانتها كمركز للفنون والثقافة.
- استثمرت في إحياء التراث العربي والإسلامي من خلال برامج فنية وأدبية تهدف إلى إعادة تعريف الهوية العربية عالميًا.
- شاركت في تنظيم بطولات رياضية عالمية، مثل كأس العالم 2022، التي لم تكن مجرد حدث رياضي، بل منصة ثقافية ضخمة عرضت من خلالها قطر هويتها وتراثها للعالم.

يحظى المتحف بإطلالة بانورامية على الواجهة البحرية لمدينة الدوحة، حيث يرتفع شامخاً من وسط المياه. ويعرض المتحف مجموعة قطر العالمية للفن الإسلامي التي يعود تاريخها للفترة الممتدة من القرن السابع الميلادي وحتى القرن العشرين. تتنوع مجموعة متحف الدائمة بين المخطوطات، والمشغولات الخشبية، والخزف، والمجوهرات، والنسيج، والمسكوكات، والأحجار الكريمة، والزجاج.

[3] تأسس "متحف: المتحف العربي للفن الحديث" عام 2010، وهو عضو متاحف قطر التي ترأس مجلس أمنائها سعادة الشيخة المياسة بنت حمد بن خليفة آل ثاني. ويقع مبنى متحف في المدينة التعليمية في مؤسسة قطر التي يرأس مجلس إدارتها صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر.

تضم مقتنيات متحف، والتي تتشارك بملكيتها متاحف قطر ومؤسسة قطر، أكثر من 9 آلاف عمل فني، مما يجعلها المجموعة المتخصصة الأكبر من نوعها في العالم. وتعود بدايات متحف إلى مجموعة أولى من الأعمال اقتناها سعادة الشيخ حسن بن محمد بن علي آل ثاني.

استمر تطوير المتحف كفضاء مُلهم للحوار والبحث في مجال الفن الحديث والمعاصر بوجود فنانين مقيمين في الدوحة، وكذلك كمكان لإنتاج وعرض الأعمال الفنية. يركز متحف نشاطه حالياً على تقديم مجموعته من الأعمال الدائمة، بالإضافة إلى تنظيم معارض كبيرة تتمحور حول أعمال منفذة حديثاً.

ج. الدبلوماسية الثقافية كوسيلة لتعزيز العلاقات الدولية

استخدمت قطر الثقافة كأداة للتقارب مع الدول الكبرى، من خلال:

1. شراكات ثقافية مع متاحف أوروبية وأمريكية، مثل متحف اللوفر في باريس والمتحف البريطاني.
2. تمويل معارض فنية وبرامج تعليمية في مختلف أنحاء العالم، مما عزز من علاقاتها مع المجتمعات الثقافية والفكرية في الغرب.
3. تقديم برامج منح دراسية في الفنون والعلوم الإنسانية، عبر مؤسسة قطر، لاستقطاب المواهب الدولية وتعزيز التبادل الثقافي.

نجحت قطر في تحويل الإعلام والثقافة إلى أدوات فعالة للقوة الناعمة، حيث تمكنت من: تعزيز نفوذها السياسي والدبلوماسي عبر شبكة الجزيرة، مما جعلها لاعبًا أساسيًا في تشكيل الرأي العام، ترسيخ مكانتها كمركز ثقافي عالمي من خلال المتاحف والفنون، مما ساعدها على تحسين صورتها الدولية وكسب احترام القوى الكبرى، بناء علاقات دبلوماسية قوية عبر الثقافة والتعليم، مما عزز من مكانتها كدولة حديثة ذات تأثير عالمي يتجاوز حدودها الجغرافية.

بهذه الاستراتيجية، استطاعت قطر تحدي القوى التقليدية في المنطقة، وتقديم نفسها كمركز إعلامي وثقافي عالمي، مما جعلها تتمتع بنفوذ يتجاوز وزنها الجغرافي والديموغرافي، ويمنحها مكانة متميزة في النظام الدولي.

دور قطر في الوساطات الدولية وتسوية النزاعات

تلعب قطر دورًا بارزًا في الوساطات الدولية وتسوية النزاعات، حيث تُعتبر واحدة من أكثر الدول نشاطًا في هذا المجال على المستوى الإقليمي والدولي. يعود هذا الدور إلى عدة عوامل، منها السياسة الخارجية القطرية التي تركز على الدبلوماسية الوقائية، وبناء شبكة علاقات واسعة مع مختلف الأطراف الدولية، بالإضافة إلى امتلاكها موارد مالية كبيرة تمكنها من لعب هذا الدور.

تتمتع دولة قطر بسمعة عالمية كوسيط محايد وموثوق يتم دعوته من قبل الأطراف المتنازعة نتيجة تلك السمعة، وترحب بالقيام بأدوار الوساطة في حال موافقة جميع الأطراف المتنازعة على قيامها بذلك الدور. وتلتزم دولة قطر بمساعيها الحميدة ووساطتها والتي تُعد أداة فاعلة لمنع النزاعات وحفظ الأمن والسلم الدوليين، وتقوم بأدوار الوساطة على مستوى الدول وما بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وفي عام 2023، عينت ادواراً وزارية جديدة في وزارة الخارجية بهدف ابراز أهمية هذه الملفات على المستويين السياسي والدبلوماسي، وعزز من جهود الفرق المعنية على مستوى كبار المسؤولين والدبلوماسيين والفنيين بمجال الوساطة.

كما عملت دولة قطر على تعميق التعاون المؤسسي وتأطير شراكتها مع عدد من الدول القيادية في مجال الوساطة وتسوية المنازعات وذلك من خلال التوقيع على عدد من مذكرات تفاهم في مجال السلام والمصالحة وحل النزاعات، وشمل ذلك التوقيع مع كل من مملكتي السويد والنرويج، وجمهورية فلندا. وتعزز دولة قطر جهودها في صنع السلام الدولي من خلال استراتيجيتها المتعددة ونهج يقوم على الشمولية، ومن خلالها أسست قنوات للتواصل مع الجهات والفاعلين ما دون الدولة، بالإضافة إلى إنشاء قنوات مع الفئات الأقلية أو المهمشة مثل النازحين والنساء.

حيث تتبنى دولة قطر نهجاً شمولياً في دعم مسارات الحوار في مساعيها الحميدة وساطاتها، وتشمل دعم مسارات الحوار على المستويات الرسمية Track 1 أو غير الرسمية Track 2 لتعزيز بناء السلام وحل النزاعات.

ومنذ العام 2004 شهد العالم تصاعد في جهود دولة قطر في مجال الوساطة والمساعي الحميدة، وشمل ذلك الخوض في عدد من الوساطات بهدف 1–وقف إطلاق النار، 2– استعادة العلاقات الدبلوماسية، 3– الإفراج عن الرهائن، وتبادل الأسرى، 4– دعم الحوارات الوطنية، 5–إنهاء النزاعات الحدودية، 6– تعزيز الجهود الإنسانية، 7– التوصب إلى اتفاقيات السلام في العديد من الصراعات على المستويين الإقليمي والدولي. (ملحق رقم 2)

وفيما يلي تفصيل لأبرز جهود قطر في الوساطات وتسوية النزاعات: قامت قطر بدور وسيط في العديد من النزاعات الإقليمية، خاصة في الشرق الأوسط، حيث سعت إلى تحقيق التوازن بين الأطراف المتنازعة.

أولا: الوساطة في لبنان

شهدت لبنان في عام 2008 أزمة سياسية حادة بلغت ذروتها باندلاع اشتباكات مسلحة بين الأطراف المتنازعة، مما هدد الاستقرار الداخلي وأثار مخاوف من اندلاع حرب أهلية جديدة. كان جوهر الخلاف يتمحور حول تشكيل الحكومة، وقانون الانتخابات، وتمثيل القوى السياسية، إضافة إلى توتر العلاقات بين الفرقاء المدعومين من قوى إقليمية ودولية متباينة.

في هذا السياق، لعبت قطر دور الوسيط الفاعل من خلال استضافة الفرقاء اللبنانيين في الدوحة، حيث نجحت جهودها في التوصل إلى **اتفاق الدوحة** في 21 مايو 2008. تضمن الاتفاق مجموعة من الترتيبات السياسية، أبرزها انتخاب رئيس توافقي

للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، واعتماد قانون انتخابي جديد يعكس توازنات المشهد السياسي اللبناني. وقد ساهم هذا الاتفاق في إنهاء حالة الشلل السياسي وتقليل حدة التوترات الداخلية، ما عزز صورة قطر كوسيط محايد قادر على إدارة النزاعات الإقليمية المعقدة. (ملحق رقم 1)

عكس الدور القطري في الأزمة اللبنانية قدرة الدوحة على توظيف أدواتها الدبلوماسية، لا سيما عبر الحوار المباشر والوساطة الفعالة، في تعزيز الاستقرار الإقليمي، وهو نهج استمر في أزمات أخرى لاحقة، مما عزز مكانة قطر كلاعب رئيسي في المشهد السياسي العربي والدولي.

ثانيا: جهود الوساطة في السودان

لعبت قطر دورًا حاسمًا في الجهود الدبلوماسية لإنهاء الصراع في إقليم دارفور، الذي شهد اضطرابات مستمرة منذ عام 2003 بين الحكومة السودانية والمتمردين، مما أدى إلى أزمة إنسانية معقدة. في إطار استراتيجيتها لتعزيز الاستقرار الإقليمي، قادت الدوحة جهود وساطة مكثفة بين الأطراف المتنازعة، واستضافت محادثات السلام التي أسفرت عن اتفاق الدوحة للسلام في دارفور عام 2011.

تضمن الاتفاق بنودًا رئيسية تهدف إلى تحقيق المصالحة، من بينها تقاسم السلطة والثروة، وتحقيق العدالة الانتقالية، وتقديم تعويضات للمتضررين، وتعزيز التنمية في الإقليم. كما أنشأت قطر صندوق تنمية دارفور لدعم مشاريع إعادة الإعمار وتحسين الخدمات الأساسية، مما ساهم في إعادة تأهيل البنية التحتية وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

عكس نجاح قطر في هذه الوساطة قدرتها على لعب دور دبلوماسي فعال في القضايا الإفريقية، عبر الجمع بين الحلول السياسية والدعم التنموي، وهو نهج عزز موقعها

كوسيط محايد في النزاعات الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من استمرار بعض التحديات في تنفيذ الاتفاق، فقد مثل اتفاق الدوحة خطوة مهمة نحو إحلال السلام في دارفور وفتح المجال أمام مزيد من جهود المصالحة الوطنية في السودان.

ثالثا: دور قطر في تسهيل المفاوضات بين حركة طالبان والولايات المتحدة(2013-2020)

لعبت قطر دورًا محوريًا في الجهود الدبلوماسية لإنهاء أطول حرب خاضتها الولايات المتحدة في أفغانستان، حيث عملت على تسهيل المفاوضات بين حركة طالبان والولايات المتحدة، مما جعلها وسيطًا رئيسيًا في عملية السلام الأفغانية. بدأ الدور القطري بشكل رسمي عام 2013 عندما استضافت الدوحة مكتبًا لحركة طالبان بناءً على تفاهمات دولية، ليكون بمثابة قناة رسمية للحوار بين الحركة والمجتمع الدولي. جاء هذا القرار في ظل غياب قنوات مباشرة للتفاوض بين طالبان والولايات المتحدة، مما جعل قطر نقطة التقاء للطرفين بهدف إيجاد حلول سياسية للصراع المستمر في أفغانستان منذ عام 2001.

على مدى عدة سنوات، استضافت قطر جولات متعددة من المفاوضات بين ممثلي طالبان والولايات المتحدة، بحضور مسؤولين قطريين ودوليين. تميزت الدوحة بقدرتها على توفير بيئة محايدة للتفاوض، حيث لعبت دورًا رئيسيًا في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، والتأكد من استمرارية الحوار رغم التحديات والاختلافات الجوهرية بينهما.

في 29 فبراير 2020، شهدت العاصمة القطرية توقيع اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، وهو الاتفاق الذي وضع الإطار العام لانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان مقابل التزامات أمنية من طالبان بعدم السماح للجماعات

الإرهابية باستخدام الأراضي الأفغانية لشن هجمات. كما تضمن الاتفاق ترتيبات للحوار بين الأطراف الأفغانية، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

لم يتوقف الدور القطري عند توقيع الاتفاق، بل استمرت الدوحة في لعب دور الوسيط بين الفرقاء الأفغان، وعملت على تسهيل المحادثات بين طالبان والحكومة الأفغانية السابقة. كما لعبت قطر دورًا مهمًا في عمليات الإجلاء بعد استيلاء طالبان على كابول في أغسطس 2021، حيث ساعدت في تأمين ممرات آمنة للأفراد والدبلوماسيين، وأصبحت قناة تواصل رئيسية بين طالبان والمجتمع الدولي. (بي بي سي عربي، 2020)

عكس نجاح الوساطة القطرية في الأزمة الأفغانية قدرتها على التعامل مع القضايا المعقدة على الساحة الدولية، وبرزت كدولة ذات تأثير في الملفات الأمنية والسياسية العالمية. كما عزز هذا الدور علاقات قطر مع كل من الولايات المتحدة وأطراف إقليمية ودولية أخرى، مما رسخ مكانتها كوسيط دبلوماسي موثوق في النزاعات الدولية.

توظيف قطر لموارد الطاقة (الغاز الطبيعي) في تعزيز نفوذها الدولي

تُعتبر قطر واحدة من أكبر منتجي ومصدري الغاز الطبيعي في العالم، حيث تمتلك ثالث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي على مستوى العالم. وقد استخدمت قطر هذه الثروة الطبيعية بشكل استراتيجي لتعزيز نفوذها الدولي، سواء من خلال الدبلوماسية الاقتصادية أو بناء التحالفات الدولية أو تعزيز أمنها القومي. فيما يلي شرح مفصل لكيفية توظيف قطر لموارد الطاقة (الغاز الطبيعي) في تعزيز نفوذها الدولي، مع ذكر مصادر أكاديمية موثقة.

لعبت عائدات الغاز الطبيعي دورًا محوريًا في تمكين قطر من تنفيذ سياسات خارجية طموحة، مما جعلها أحد الفاعلين البارزين على الساحة الدولية رغم صغر مساحتها الجغرافية. فقد استفادت الدوحة من الثروة الضخمة الناتجة عن احتياطاتها الهائلة من الغاز في تمويل استثمارات خارجية ضخمة وتعزيز علاقاتها الدولية عبر المساعدات الإنسانية والتنمية الاقتصادية، مما مكنها من ترسيخ مكانتها كلاعب مؤثر في السياسة العالمية.

أولا: الاستثمارات الخارجية وتعزيز النفوذ الاقتصادي العالمي

أ. جهاز قطر للاستثمار: أداة لتعزيز القوة الاقتصادية

أسست قطر في عام 2005 جهاز قطر للاستثمار[4] (QIA) ليكون الصندوق السيادي المسؤول عن استثمار الفوائض المالية الناجمة عن عائدات الغاز الطبيعي، حيث تبلغ

[4] يمنح الدستور القطري هذا الجهاز الصلاحيات الآتية: اقتراح سياسة الاستثمار الخاصة بالجهاز، وتنفيذها بعد اعتمادها من المجلس الأعلى . تحديد فئات وقطاعات الأصول التي يجوز الاستثمار فيها، نوعياً وجغرافيا، بشكل استراتيجي، على أن ينعكس ذلك على اختيار أدوات الاستثمار. تنفيذ برامج ومشاريع الاستثمار الخاصة بالجهاز، وتقييم نتائجها بصورة دورية، مع مراعاة الفصل الواضح بين المسؤولين عن تقييم الاستثمارات، والمسؤولين عن اتخاذ القرارات الاستثمارية، في الجهاز. تحديد أنواع العملات التي يجوز توظيف أموال الجهاز فيها . شراء وبيع العملات، والسلع بما فيها المعادن، والاستثمار فيها. شراء وبيع وإيجار واستئجار العقارات داخل الدولة وخارجها، والاستثمار فيها.
تأسيس شركات أو إنشاء مشاريع استثمارية، بمفرده أو مع الغير، أو المساهمة في شركات أو مشاريع قائمة، أو شراء وبيع تلك الشركات والمشاريع، داخل الدولة وخارجها. اتخاذ جميع أنواع التصرفات المالية والبنكية، بما في ذلك الاستثمار في أدوات الدين والقروض، ومنح وإصدار الضمانات والتعهدات بشكل عام، أو فيما يتعلق بأي من الأصول، والاقتراض بأي طريقة بضمان أو دون ضمان، والحصول على التسهيلات الائتمانية، وإقراض الكيانات المرتبطة به أو التابعة له بما في ذلك الشركات. إبرام أي اتفاقات واتفاقيات ومذكرات تفاهم وعقود، واتخاذ أي إجراءات قانونية، لازمة لممارسته لاختصاصاته وصلاحياته. التنسيق الوثيق مع السلطات النقدية والمالية والاقتصادية المختصة في الدولة، فيما يتعلق بأنشطة الجهاز التي قد يكون لها تداعيات هامة ومباشرة على الاقتصاد الكلي المحلي، للتأكد من توافق تلك الأنشطة مع سياسات الاقتصاد الكُلي المحلي . اقتراح مشروعات القوانين واللوائح الخاصة بمهام واختصاصات الجهاز . إبداء الرأي في مشروعات الاتفاقيات الدولية، والفعاليات الدولية، والقوانين واللوائح، ذات الصلة بمهام واختصاصات الجهاز . تمثيل الدولة في جميع الهيئات والمنظمات والموقرات والاجتماعات والندوات، المحلية والإقليمية والدولية، المتعلقة بمهام الجهاز واختصاصاته . أي مهام أخرى يعهد بها إليه الأمير أو المجلس الأعلى.

أصوله أكثر من 500 مليار دولار (الجزيرة، 2024)، ما يجعله من بين أكبر الصناديق السيادية في العالم. وقد وظفت قطر هذه الاستثمارات ليس فقط لتحقيق العوائد المالية، بل أيضًا لتعزيز نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي.

ب. الاستثمارات القطرية في أوروبا وأمريكا الشمالية

قطر تمتلك حصصًا في شركات ومؤسسات مالية وبنية تحتية حيوية في أوروبا والولايات المتحدة، مما أكسبها نفوذًا اقتصاديًا وسياسيًا كبيرًا، ومن أبرز استثماراتها:

- المملكة المتحدة: تمتلك قطر استثمارات ضخمة، حيث تملك حصصًا في برج شارد في لندن، ومتاجر هارودز، وقرية كانتربري، فضلًا عن استثمارات في بنك باركليز وشركة بريتش بتروليوم (BP).
- فرنسا: تستثمر في قطاعات الطاقة والبنوك والرياضة، حيث تمتلك نادي باريس سان جيرمان، إضافةً إلى استثمارات في مجموعة لوي فيتون (LVMH) ومطار تولوز.
- الولايات المتحدة: استثمرت قطر في شركات تقنية مثل تيسلا، وفي قطاع العقارات الفاخرة والفنادق، إضافةً إلى شراكات استراتيجية في مشاريع الطاقة والبنية التحتية.
- ألمانيا: تعد قطر من أكبر المستثمرين في مجموعة فولكسفاغن، كما تمتلك حصصًا في دويتشه بنك ومجموعة سيمنز.

ج. النفوذ الاقتصادي في آسيا وإفريقيا

لم تقتصر استثمارات قطر على الدول الغربية، بل امتدت إلى آسيا وإفريقيا لتعزيز علاقاتها مع الدول النامية، حيث: استثمرت في مشاريع الطاقة والبنية التحتية في إندونيسيا، وماليزيا، والصين، وأقامت شراكات اقتصادية مع تركيا، حيث أصبحت

الدوحة إحدى أهم الداعمين للاقتصاد التركي، خصوصًا بعد أزمة الليرة التركية. وفي إفريقيا، دعمت مشاريع الزراعة والبنية التحتية والطاقة لتعزيز علاقتها مع الدول الأفريقية وتحقيق مكاسب استراتيجية. (Ulrichsen, 2014)

ثانيا: المساعدات الإنسانية والدبلوماسية الإنسانية كأداة نفوذ

أ. دور قطر في المساعدات الإنسانية الدولية

عبر صندوق قطر للتنمية، قدمت الدوحة مليارات الدولارات كمساعدات إنسانية لدعم الدول التي تعاني من أزمات سياسية أو كوارث طبيعية. وقد مكنها هذا الدور من بناء صورة دولة مانحة وتعزيز نفوذها الدبلوماسي في عدة مناطق، مثل:

- فلسطين: تعد قطر من أكبر المانحين لقطاع غزة، حيث قدمت مساعدات مالية وإنسانية، بما في ذلك تمويل مشاريع الإسكان والبنية التحتية ودعم الوقود لتشغيل محطات الكهرباء.
- السودان: لعبت دورًا رئيسيًا في دعم عمليات الإغاثة الإنسانية وإعادة إعمار دارفور بعد النزاع.
- أفغانستان: ساهمت قطر في تقديم مساعدات إنسانية ودعم جهود التنمية، خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة وسيطرة طالبان على الحكم في 2021.
- لبنان: قدمت مساعدات كبيرة بعد انفجار مرفأ بيروت عام 2020 لدعم عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار.
- اليمن وسوريا: قدمت دعمًا ماليًا للمنظمات الإغاثية لمساعدة النازحين واللاجئين في ظل الحروب الدائرة في البلدين.

ب. استغلال المساعدات لتعزيز النفوذ الدبلوماسي

لم تقتصر المساعدات القطرية على الجانب الإنساني فقط، بل استخدمتها الدوحة كأداة لتعزيز علاقاتها الدولية عبر:

1. تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا من خلال تقديم مساعدات للدول الحليفة.
2. كسب الدعم في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي عبر تمويل مشاريع تنموية كبرى.
3. تحسين صورتها الدولية خاصة بعد الأزمة الخليجية (2017–2021)، حيث استخدمت المساعدات الإنسانية كوسيلة لإبراز دورها كـ"دولة مسؤولة عالميًا." (Ulrichsen, 2014)

استراتيجيات قطر في تنويع الاقتصاد

تُعتبر قطر واحدة من أكثر الدول نجاحًا في تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد الكلي على النفط والغاز، حيث تبنت استراتيجيات طموحة لتحقيق هذا الهدف. يرتبط تنويع الاقتصاد القطري ارتباطًا وثيقًا بسياساتها الخارجية، حيث تسعى قطر إلى تعزيز نفوذها الدولي من خلال بناء اقتصاد قوي ومستدام. فيما يلي تحليل لاستراتيجيات قطر في تنويع الاقتصاد وعلاقته بالسياسة الخارجية، مع ذكر مصادر أكاديمية موثقة.

رؤية قطر الوطنية 2030: تعتبر "رؤية قطر الوطنية 2030" الإطار الاستراتيجي الرئيسي لتنويع الاقتصاد القطري، حيث تهدف إلى تحويل قطر إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

الأهداف الرئيسية: تشمل الرؤية تعزيز التنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية.

الاستثمار في التعليم والبحث: تم إنشاء مؤسسات تعليمية وبحثية مرموقة مثل جامعة حمد بن خليفة ومدينة التعليم، مما يعزز الاقتصاد القائم على المعرفة.

تنويع القطاعات الاقتصادية: سعت قطر إلى تنويع اقتصادها من خلال تطوير قطاعات غير نفطية، مثل الخدمات المالية، والسياحة، والرياضة، والطاقة المتجددة.

- الخدمات المالية: تم تطوير مركز قطر للمال كمركز مالي إقليمي لجذب الاستثمارات الدولية.
- السياحة: تم استضافة أحداث كبرى مثل كأس العالم 2022، مما عزز قطاع السياحة والترفيه.
- الطاقة المتجددة: تم إنشاء مشاريع للطاقة الشمسية والطاقة المتجددة، مثل مشروع "الخرسعة" للطاقة الشمسية. (Ulrichsen, 2020)

الاستثمارات الخارجية: قامت قطر باستثمارات ضخمة في الخارج من خلال صندوقها السيادي (جهاز قطر للاستثمار)، مما عزز نفوذها الاقتصادي والسياسي.

- الاستثمار في أوروبا وأمريكا الشمالية: استثمرت قطر في قطاعات العقارات، والطاقة، والتكنولوجيا في دول مثل المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة.
- تعزيز النفوذ السياسي: ساهمت هذه الاستثمارات في تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الدول المضيفة. (Roberts, 2017)

تعتبر استراتيجيات قطر في تنويع الاقتصاد جزءًا أساسيًا من سياساتها الخارجية، حيث تسعى إلى تعزيز استقلاليتها ونفوذها الدولي. على الرغم من التحديات، نجحت قطر

في تحقيق تقدم كبير في تنويع اقتصادها، مما عزز موقعها كدولة ذات نفوذ اقتصادي وسياسي كبير.

تأثير الحصار الخليجي (سابقًا) على نهج قطر الدبلوماسي

الحصار الخليجي الذي فرض على قطر في يونيو 2017 من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر كان نقطة تحول كبيرة في السياسة الخارجية والدبلوماسية القطرية. أدى هذا الحصار إلى إعادة تقييم قطر لاستراتيجياتها الدبلوماسية والأمنية، مما أدى إلى تغييرات جوهرية في نهجها الدولي. فيما يلي تحليل لتأثير الحصار الخليجي على نهج قطر الدبلوماسي، مع ذكر مصادر أكاديمية موثقة.

تعزيز الاستقلالية والتنويع الاستراتيجي: أدى الحصار إلى تعزيز استقلالية قطر وسعيها لتنويع تحالفاتها الدولية، بدلًا من الاعتماد على دول الخليج التقليدية.

1. **التنويع الاقتصادي:** سعت قطر إلى تقليل اعتمادها الاقتصادي على دول الحصار من خلال تعزيز علاقاتها مع دول أخرى مثل تركيا وإيران والصين.
2. **تعزيز الاكتفاء الذاتي:** قامت قطر بتعزيز إنتاجها المحلي في مجالات مثل الغذاء والصناعة، مما قلل من تأثير الحصار الاقتصادي. (Ulrichsen, 2020)

تعميق العلاقات مع تركيا وإيران: أدى الحصار إلى تعزيز العلاقات القطرية مع تركيا وإيران، مما غير ديناميكيات التحالفات الإقليمية.

1. العلاقة مع تركيا: أصبحت تركيا حليفًا استراتيجيًا لقطر خلال الحصار، حيث قدمت دعمًا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. كما تم تعزيز التعاون العسكري بين البلدين من خلال إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر.

2. العلاقة مع إيران: على الرغم من التوترات التاريخية بين قطر وإيران، سعت قطر إلى تعزيز العلاقات مع طهران لضمان استمرار إمداداتها الغذائية والسلع الأساسية خلال الحصار. (Roberts, 2017)

تعزيز النفوذ الدولي: أظهرت قطر مرونة كبيرة في سياستها الخارجية خلال الحصار، مما عزز نفوذها الدولي.

1. العلاقات مع أوروبا والولايات المتحدة: عملت قطر على تعزيز علاقاتها مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من خلال زيادة استثماراتها الاقتصادية وتعزيز التعاون الأمني.
2. الدبلوماسية النشطة: استمرت قطر في لعب دور الوسيط في النزاعات الدولية، مثل الوساطة بين الولايات المتحدة وطالبان، مما عزز صورتها كدولة دبلوماسية نشطة. (Kamrava, 2018)

تعزيز الأمن القومي: أدى الحصار إلى إعادة تقييم قطر لسياساتها الأمنية، مما أدى إلى تعزيز أمنها القومي.

1. التعاون العسكري: قامت قطر بتعزيز تعاونها العسكري مع دول مثل تركيا والولايات المتحدة، مما عزز قدراتها الدفاعية.
2. زيادة الإنفاق العسكري: زادت قطر من إنفاقها العسكري لتعزيز أمنها الداخلي والخارجي. (Guzansky, 2018)

تعزيز القوى الناعمة: استخدمت قطر أدوات النفوذ الناعم لتعزيز صورتها الدولية خلال الحصار.

1. شبكة الجزيرة: استمرت شبكة الجزيرة في لعب دور مهم في تعزيز الرواية القطرية خلال الحصار، مما ساهم في كسب التأييد الدولي.

2. الفعاليات الثقافية: استضافت قطر أحداثًا ثقافية كبرى، مثل معرض إكسبو 2023، مما عزز صورتها كمركز ثقافي عالمي. (Zayani, 2018)

أدى الحصار الخليجي إلى تغييرات جوهرية في نهج قطر الدبلوماسي، حيث سعت إلى تعزيز استقلاليتها وتنويع تحالفاتها الدولية. على الرغم من التحديات، نجحت قطر في تعزيز نفوذها الدولي وتحسين صورتها كدولة دبلوماسية نشطة.

التحديات التي تواجه السياسة الخارجية القطرية

تواجه السياسة الخارجية القطرية عدة تحديات إقليمية ودولية، رغم نجاحها في تعزيز نفوذها كدولة صغيرة ذات تأثير كبير. هذه التحديات تنبع من طبيعة المنطقة الجيوسياسية المعقدة، والعلاقات المتشابكة مع القوى الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى التغيرات السريعة في البيئة الدولية.

1. التوترات الإقليمية مع دول الخليج

تعتبر العلاقات المتوترة مع دول الخليج، خاصة السعودية والإمارات، أحد أكبر التحديات التي تواجه السياسة الخارجية القطرية.

الأزمة الخليجية (2017–2021): خلال هذه الأزمة، فرضت السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصارًا على قطر، مما أدى إلى توترات كبيرة. رغم انتهاء الحصار بتوقيع اتفاق العلا في يناير 2021، إلا أن العلاقات لم تعد إلى سابق عهدها.

الانقسامات السياسية: تختلف قطر مع بعض دول الخليج حول دعم جماعات الإسلام السياسي، مثل الإخوان المسلمين، مما يخلق توترات مستمرة.

2. العلاقة مع إيران

تعتبر العلاقة مع إيران تحديًا كبيرًا لقطر، خاصة في ظل التوترات بين إيران ودول الخليج الأخرى.

الاعتماد على إيران: خلال الحصار الخليجي، اعتمدت قطر على إيران لتأمين إمداداتها الغذائية والسلع الأساسية، مما أثار انتقادات من دول الخليج.

التوازن الدقيق: تسعى قطر للحفاظ على علاقات متوازنة مع إيران دون الإضرار بعلاقاتها مع الولايات المتحدة وحلفائها.

3. العلاقة مع القوى الكبرى

تواجه قطر تحديات في إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وروسيا والصين.

العلاقة مع الولايات المتحدة: تعتبر قطر حليفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة، حيث تستضيف قاعدة العديد الجوية. ومع ذلك، تواجه قطر ضغوطًا أمريكية لتحقيق توازن في علاقاتها مع إيران.

التنافس بين القوى الكبرى: تسعى قطر إلى تحقيق توازن في علاقاتها مع الولايات المتحدة وروسيا والصين، مما يفرض عليها تحديات دبلوماسية معقدة.

4. التحديات الأمنية

تواجه قطر تحديات أمنية بسبب موقعها الجغرافي في منطقة مضطربة.

الأمن الإقليمي: تعتبر قطر عرضة للتهديدات الأمنية بسبب التوترات في المنطقة، خاصة مع إيران ودول الخليج.

الإرهاب: واجهت قطر انتقادات بسبب اتهامات بدعم جماعات إرهابية، رغم نفيها لهذه الاتهامات. (Guzansky, 2018)

5. التنويع الاقتصادي والاعتماد على الغاز

رغم نجاح قطر في تنويع اقتصادها، إلا أن الاعتماد الكبير على عائدات الغاز الطبيعي يشكل تحديًا.

تقلبات أسعار الغاز: تؤثر التقلبات في أسعار الغاز الطبيعي على الاقتصاد القطري، مما يفرض تحديات لخطط التنويع الاقتصادي.

المنافسة الدولية: تواجه قطر منافسة شديدة من دول أخرى في سوق الغاز الطبيعي، مثل الولايات المتحدة وأستراليا. (Fattouh and Sen, 2016)

6. التحديات الدبلوماسية

تواجه قطر تحديات دبلوماسية بسبب سياساتها الخارجية النشطة.

الوساطات الدولية: رغم نجاح قطر في لعب دور الوسيط في بعض النزاعات، إلا أن هذه الجهود تواجه انتقادات من بعض الأطراف.

العلاقات مع الدول العربية: تواجه قطر انتقادات من بعض الدول العربية بسبب دعمها لجماعات الإسلام السياسي.

7. التحديات الداخلية

تواجه قطر تحديات داخلية مرتبطة بسياساتها الخارجية.

الرأي العام: يجب على قطر تحقيق توازن بين سياساتها الخارجية وتوقعات المواطنين، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية.

الإصلاحات السياسية: تواجه قطر ضغوطًا لتعزيز الإصلاحات السياسية، بما في ذلك زيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

تمتلك قطر فرصة فريدة لتعزيز مكانتها العالمية من خلال الدبلوماسية الذكية والاستثمار الاستراتيجي. وباعتماد نهج متوازن يجمع بين القوة الناعمة والاقتصاد القوي. بعد تحليل السياسة الخارجية القطرية واستراتيجياتها الدبلوماسية والاقتصادية، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تسلط الضوء على تأثيرها في العلاقات الدولية، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

1. أثبتت قطر أن الثروة الاقتصادية والإدارة الدبلوماسية الفعالة يمكن أن تعزز مكانة الدول الصغيرة على الساحة الدولية، مما يجعلها نموذجًا لدور القوة الناعمة والاقتصادية في العلاقات الدولية.
2. أثبتت الدراسة أن قطر نجحت في ترسيخ نفسها كوسيط دبلوماسي في العديد من النزاعات الإقليمية والدولية، حيث وفرت بيئة محايدة للمفاوضات واستثمرت مواردها المالية وعلاقاتها الدولية لتحقيق التسويات السياسية. ومن أبرز الأمثلة: الوساطة بين الفصائل اللبنانية التي أدت إلى اتفاق الدوحة 2008 لإنهاء الأزمة السياسية في لبنان، ومفاوضات السلام في دارفور 2011، والتي ساهمت في إنهاء جزء من الصراع في السودان، واستضافة المفاوضات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، والتي أدت إلى توقيع اتفاق الدوحة 2020.
3. تمكنت قطر من إقامة علاقات متوازنة مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وأوروبا، مع الحفاظ على علاقات استراتيجية مع تركيا وإيران. وقد انعكس ذلك في: تعزيز علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة من خلال قاعدة العديد الجوية، التي تعد أحد أكبر المراكز العسكرية الأمريكية في المنطقة،

وتعزيز شراكاتها مع الاتحاد الأوروبي عبر اتفاقيات اقتصادية واستثمارات استراتيجية، والاحتفاظ بعلاقات مع إيران رغم التوترات الخليجية، مما وفر لها نفوذًا في القضايا الإقليمية.

4. أكدت الدراسة أن قطر استخدمت الإعلام كأداة للتأثير السياسي، حيث أصبحت شبكة الجزيرة واحدة من أهم القنوات الإعلامية العالمية التي تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل الرأي العام حول القضايا الدولية، مما: عزز قوة قطر الناعمة في المنطقة وخارجها، ومنحها تأثيرًا سياسيًا يفوق حجمها الجغرافي والديموغرافي، كما أثار توترات مع بعض الدول العربية، خاصة بسبب تغطية الجزيرة للثورات العربية والربيع العربي.
5. دعم قطر لبعض الجماعات الإسلامية، مثل الإخوان المسلمين خلال فترة الربيع العربي، أدى إلى توتر علاقاتها مع بعض الدول العربية، خاصة: مصر، حيث دعمت الدوحة حكومة محمد مرسي، مما تسبب في تدهور العلاقات بعد إزاحته عام 2013. والسعودية والإمارات والبحرين، حيث أدى دعم قطر لجماعات معارضة إسلامية إلى اندلاع الأزمة الخليجية 2017–2021. وتركيا، حيث عززت قطر تحالفها مع أنقرة، ما وفر لها دعمًا في مواجهة الضغوط الإقليمية.
6. استخدمت قطر استثماراتها الخارجية لتعزيز نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي عبر: جهاز قطر للاستثمار الذي يمتلك أصولًا بأكثر من 500 مليار دولار في أوروبا وأمريكا وآسيا. وامتلاك حصص ضخمة في شركات كبرى مثل فولكسفاغن (ألمانيا)، بريتش بتروليوم (بريطانيا)، باركليز (بريطانيا)، دويتشه

بنك (ألمانيا)، وتعزيز الشراكات الاقتصادية مع الصين وتركيا من خلال الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والطاقة.

7. استخدمت قطر المساعدات الإنسانية كأداة لتعزيز علاقاتها الدولية، حيث قدمت مليارات الدولارات عبر: صندوق قطر للتنمية لدعم مشاريع إنسانية في غزة، سوريا، لبنان، اليمن، وأفغانستان، ودعم الدول التي تعرضت لكوارث طبيعية مثل لبنان بعد انفجار مرفأ بيروت 2020، وتمويل برامج تنموية في إفريقيا وآسيا لتعزيز حضورها الدبلوماسي.

توصيات الدراسة

تنقسم التوصيات إلى شقين: الأول يتعلق بالسياسات الخارجية والدبلوماسية، والثاني يركز على الجوانب الاقتصادية والاستثمارية.

أولًا: التوصيات المتعلقة بالسياسة الخارجية والدبلوماسية

1. الاستمرار في لعب دور الوسيط في الأزمات الإقليمية والدولية، مع التركيز على تعزيز الحياد السياسي لكسب ثقة جميع الأطراف.
2. تطوير آليات مؤسسية للوساطة من خلال إنشاء مركز أبحاث أو أكاديمية دبلوماسية متخصصة في حل النزاعات، بحيث تستفيد الدوحة من خبرتها المتراكمة.
3. التوسع في الوساطات داخل القارة الإفريقية وجنوب آسيا لتعزيز النفوذ القطري في هذه المناطق.
4. الحفاظ على سياسة متوازنة بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وأوروبا، مع تجنب الاعتماد المفرط على طرف واحد.
5. تعزيز العلاقات مع الدول الخليجية والعمل على تجنب الأزمات الدبلوماسية المستقبلية من خلال تعزيز قنوات الحوار المباشر.
6. تطوير علاقات استراتيجية مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي لضمان دور أكبر في الدبلوماسية متعددة الأطراف.
7. تطوير استراتيجية إعلامية دولية تعزز صورة قطر كدولة داعمة للسلام والاستقرار، دون إثارة حساسيات إقليمية.

8. توجيه الإعلام القطري، خاصة شبكة الجزيرة، نحو خطاب أكثر توازناً يعكس رؤية قطر كوسيط محايد، مما يخفف من حدة الانتقادات الإقليمية.
9. إنشاء منصات إعلامية جديدة تعزز القوة الناعمة القطرية في مجالات التعليم والثقافة والابتكار، بدلاً من التركيز فقط على التغطية السياسية.
10. إعادة تقييم السياسات المتعلقة بدعم بعض الحركات الإسلامية لضمان ألا تؤدي إلى توترات دبلوماسية جديدة مع الدول العربية.
11. تبني نهج أكثر براغماتية في التعامل مع القوى السياسية في العالم العربي، بحيث يتم التركيز على المصالح الاستراتيجية بدلاً من الأيديولوجيا.
12. العمل على تعزيز الحوار بين التيارات السياسية المختلفة في المنطقة بدلاً من دعم طرف على حساب الآخر.
13. إنشاء آلية دبلوماسية خليجية خاصة بحل النزاعات، بحيث يتم تفادي الأزمات الدبلوماسية المستقبلية مثل الأزمة الخليجية 2017–2021.
14. تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة بناء الثقة السياسية.
15. دعم مشاريع إقليمية مشتركة تعزز التكامل الاقتصادي بين دول الخليج، مما يحد من الخلافات السياسية.

ثانيا: التوصيات المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار

1. تسريع تنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030 عبر تعزيز الصناعات غير النفطية مثل التكنولوجيا، الخدمات المالية، والسياحة.
2. الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر) لضمان مستقبل اقتصادي مستدام.
3. دعم الابتكار وريادة الأعمال لجذب استثمارات جديدة وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.
4. تنويع استثمارات جهاز قطر للاستثمار بحيث تشمل أسواق إفريقيا وجنوب آسيا، بدلاً من التركيز فقط على أوروبا وأمريكا الشمالية.
5. الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع التنموية في الدول النامية لتعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي.
6. دعم الشركات القطرية للتوسع عالميًا من خلال تقديم حوافز مالية وضمانات استثمارية.
7. طوير مركز قطر للمال (QFC) ليصبح وجهة رئيسية للشركات المالية العالمية عبر تقديم مزايا ضريبية وتنظيمية تنافسية.
8. تعزيز التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية لزيادة دور قطر في الأسواق المالية العالمية.
9. دعم تقنيات البلوكتشين والتمويل الإسلامي لجذب رؤوس الأموال والمستثمرين الدوليين.
10. توقيع اتفاقيات طويلة الأمد مع دول مثل ألمانيا، فرنسا، والهند لضمان دور قطر كمصدر رئيسي للغاز الطبيعي المسال (LNG).

11. توسيع البنية التحتية الخاصة بتصدير الغاز، مثل إنشاء مشاريع موانئ وخطوط أنابيب جديدة لدعم الطلب العالمي المتزايد.
12. تطوير تقنيات الغاز المسال لجعله أكثر كفاءة واستدامة بيئيًا، مما يعزز تنافسية قطر في سوق الطاقة النظيفة.
13. زيادة حجم المساعدات الإنسانية القطرية والتركيز على المجالات التعليمية والصحية في الدول النامية.
14. إنشاء صندوق إنمائي قطري عالمي لدعم مشاريع تنموية طويلة الأجل، بدلاً من الاعتماد على المساعدات الطارئة فقط.
15. استخدام المساعدات كأداة دبلوماسية لتعزيز صورة قطر كدولة داعمة للاستقرار والسلام.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. أبو جابر، فايز صالح (1989)، "التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية المعاصرة"، مؤسسة الرسالة.
2. أبو حلاوة، كريم (2016)، "سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية"، مركز دمشق للدراسات والأبحاث، دمشق، سوريا.
3. أبو دبوس، رجب (1994)، "مقدمة لكتاب رأسمالية واشتراكية"، الدار الجماهيرية، ليبيا.
4. أبو عامود، محمد سعد (2008)، "العلاقات الدولية المعاصرة الطبعة الأولى"، دار الفكر الجامعي، مصر.
5. آل ثاني، خليفة بن عبد الله (2021)، "أثر الأزمة الخليجية على العلاقات القطرية مع القوى الإقليمية: تركيا – إيران أنموذجا 2017–2020"، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن.
6. آل سعود، سلطان بن فهد عبد الله (2018)، "تحليل استراتيجي للحرب الناعمة الإيرانية على المملكة العربية السعودية وسبل مواجهتها"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
7. أمين، نظير محمود (2020)، "مستقبل النظام الدولي"، المجلة الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد الثاني، العدد العاشر، ألمانيا.

8. بالمر، جيلين، مورجان، كليفتون (2011)، "نظرية السياسة الخارجية"، ترجمة عبد السلام علي النوير، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
9. بوعمامة، زهير (2010)، "أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة"، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر.
10. جاسم، محمد مرعي (2019)، "السياسة الخارجية القطرية بعد 2010: المتغيرات والدور الإقليمي المتوثب"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة التاسعة، العدد الثالث، العراق.
11. جرغون، عرفات علي (2014)، "الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية – مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 48، العراق.
12. الجندي، غسان (2000)، "عمليات حفظ السلام الدولية الطبعة الأولى"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
13. الحديثي، خليل إسماعيل (1991)، "الوسيط في التنظيم الدولي"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، العراق.
14. الحسنات، رعد أحمد عيسى (2022)، "أثر القوة الناعمة على السياسة الخارجية: دولة قطر نموذجا 2011:2021"، رسالة ماجستير، كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة آل البيت، الأردن.

15.خضير، حميد خليفة (2011)، "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"، مجلة دراسات دولية، العدد التاسع والأربعون.
16.خليفة، إيهاب (2017)، "القوة الالكترونية كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنت الولايات المتحدة نموذجا الطبعة الأولى"، العربي للنشر والتوزيع، مصر.
17.درعه، محمد هزاع عبد الهادي (2021)، "أثر السياسة الدولية على السياسة الخارجية لدولة قطر"، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد الثاني، المغرب.
18.الدوري، عدنان طه مهدي (1992)، "العلاقات الدولية المعاصرة"، دار النسيم والشركة العالمية للطباعة والنشر، بيروت.
19.الرمضاني، مازن (1978)، "في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية"، الحقوقي، بغداد، العراق.
20.الرمضاني، مازن (1988)، "نحو تخطيط سياسي خارجي عربي"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العراق.
21.الرويحلي، مطير بن سعيد مطير (2018)، "التغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليج العربية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
22.زعلوك، عادل (2022)، "الاستراتيجيات الكبرى في مجال السياسة الخارجية دراسة تأصيلية في المفاهيم والصور والطبيعة الديناميكية"، مجلة السياسة

والاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد السابع عشر، العدد السادس عشر.

23.سليم، محمد السيد (1987)، " كتاب التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية الطبعة الثانية".

24.سليم، محمد السيد (1998)، "تحليل السياسة الخارجية الطبعة الثانية"، مكتبة النهضة المصرية، مصر.

25.سليم، محمد السيد (2001)، "تحليل السياسة الخارجية"، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

26.سليم، محمد السيد (2013)، "تحليل السياسة الخارجية"، مكتبة النهضة المصرية، مصر.

27.السيد، منير بدوي (د.ت)، "الاتجاهات الحديثة ضمن دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة"، جامعة أسيوط، مصر.

28.شويخة، سهى (2013)، "الدبلوماسية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة حلب، سوريا.

29.طشطوش، هايل عبد المولى (2010)، "مقدمة في العلاقات الدولية"، جامعة اليرموك، الأردن.

30.عبد البديع، أحمد عباس (1988)، "العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة"، القاهرة.

31.عبد الغفار، محمد أحمد (2003)، "فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وضع السلام الجزء الأول"، دار هومة، الجزائر.

32.علاء، أبو عامر (2001)، "الوظيفة الدبلوماسية"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

33.علي، جمال سلامة (2003)، "أصول العلوم السياسية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

34.الفتلاوي، سهيل حسين، عماد محمد ربيع (2009)،" القانون الدولي الإنساني"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

35.فهم، عبد القادر محمد (2006)، "المدخل إلى الاستراتيجية"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.

36.كانتور، روبرت (1989)، "السياسات الدولية المعاصرة"، ترجمة أحمد ظاهر، مركز الكتاب الأردني، عمان، الأردن.

37.لويد، جونسون (1989)، "تفسير السياسة الخارجية"، ترجمة محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

38.محمد، عربي لادمي (2016)، "السياسة الخارجية دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، المركز الديمقراطي العربي، الجزائر.

39.المخادمي، عبد القادر رزيق (2005)، "النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير الطبعة الثالثة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

40.المدلل، وليد حسن، الرنتيسي، محمود (2014)، "مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية الجامعة الإسلامية بغزة – شئون البحث العلمي والدراسات العليا، فلسطين.

41.مركز الحرب الناعمة للدراسات(2014) ، "الحرب الناعمة الأسس النظرية والتطبيقية الطبعة الأولى"، بيروت، لبنان.

42.معوض، على جلال عبد الله (2017)، "القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية دراسة حالة لسياسة تركيا تجاه المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية 2002–2012"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

43.مقلد، إسماعيل صبري (2011)، "العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.

44.النعيمي، عبد الله سالم ناصر (2017)، "السياسة الخارجية القطرية في بعدها العربي والإقليمي والدولي 2010: 2015"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

45.نوار، إبراهيم (2018)، "مصادر القوة الناعمة ومكانة مصر في العالم"، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر.

46.وهبان، أحمد محمد (2016)، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.

47.وهبان، أحمد محمد (2016)، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.

48.ياسين، شادي ياسين محمود (2019)، "القوى الناعمة في السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول جنوب حوض النيل 1994:2018"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

49.يوسف، ناصيف (1985)، "النظرية في العلاقات الدولية"، دار الكتاب العربي"، بيروت، لبنان.

المراجع الأجنبية

1. Barry Buzan (1991), “People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold war era”, 2 nd ed, Lynne Rienner Publishers.
2. Charles Hermann, (1989), " instruments of foreign policy", International Studies Quarterly, vol. 33, No.4.
3. Christopher Walker and Jessica Ludwig, (2017), "The Meaning of Sharp Power: How Authoritarian States Project Influence", Foreign Affairs.
4. Colin S. Gray, (2011) "Hard Power and Soft Power: The UTILITY OF MILITARY FORCE AS AN INSTRUMENT OF POLICY IN THE 21ST CENTURY", Strategic Studies Institute, US Army War College.
5. Fattouh, B., & Sen, A. (2016), “The dynamics of the LNG market”, Oxford Institute for Energy Studies.
6. Gary J. Schmitt, (2014) "A hard look at soft power in East Asia", American Enterprise Institute, New York, USA.
7. Guzansky, Y. (2015), “Qatar’s foreign policy: The limits of pragmatism”, Middle East Policy, 22(2).
8. Guzansky, Y. (2018), “Qatar’s foreign policy and the Gulf crisis”, Middle East Policy, 25(2).
9. HOLSTI, OLE R. (1992) “Public Opinion and Foreign Policy: Challenges to the Almond-Lippman Consensus.” International Studies.

10. James Rosneau, (1968),” Moral fervor, systemic analysis, and scientific consciousness in foreign policy Research” in, Austin Ranny, ed., political science and public policy, Chicago.
11. Jan Martin Rolenc (2013), “Means, Goals, and Sources of Foreign Policy: The Case of Sweden”, Paper draft for the ISA 2013 Convention, San Francisco, USA.
12. Jeffrey T. Checkel (1998), “The Constructive Turn in International Relations Theory”, Cambridge University Press.
13. Kamrava, M. (2013), “Qatar: Small state, big politics”, Cornell University Press.
14. Kamrava, M. (2018), “Qatar’s foreign policy and the Gulf crisis” Middle East Policy, 25(2).
15. Keohane, Robert O, (2009), " The old IPE and the new", Review of International Political Economy, Volume 16, issue 1.
16. Richard A, falek and saul H mendloviz (1973), “Regional Politics and World Order”, San Francisco.
17. Roberts, D. B. (2017), “*Qatar: Securing the global ambitions of a city-state*”, Hurst & Company.
18. Sten Rynning, (2001) changing military doctrine: “Presidents and military power in fifth republic

France:1958-2000", in:federic charillon, politique Etrangere: nouveaux Regards, New York, USA.

19. Taylor A.J, (1971), "the straggle for mastery in Europe,1848-1918", Oxford Paperbacks, England.
20. Ulrichsen, K. C. (2014), "Qatar and the Arab Spring", Oxford University Press.
21. Ulrichsen, K. C. (2020), "*Qatar and the Gulf Crisis*", Oxford University Press.
22. W. W Rostow (1964), "The Planning of Foreign policy", the Dimensions of Diplomacy, John Hopkins University, Baltimore.
23. Zayani, M. (2015), "Networked publics and digital contention: The politics of everyday life in Tunisia", Oxford University Press.
24. Zayani, M. (2018), "Qatar's soft power and the Gulf crisis", Middle East Journal, 72(3).

المواقع الإلكترونية

1. بي بي سي عربي (2020)، "اتفاق تاريخي بين واشنطن وطالبان تنسحب القوات الأمريكية بموجبه من أفغانستان خلال 14 شهرا"، تاريخ الدخول: فبراير 2025، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-51689159
2. غلوم، جواد كاظم (2012)، "القوى الناعمة سحرها وتأثيرها"، الحوار المتمدن، تاريخ الدخول: مايو 2022، متاح على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=313856
3. الجزيرة (2024)، "جهاز قطر للاستثمار يعتزم التوسع استثماريا بوتيرة أسرع"، تاريخ الدخول فبراير 2025، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/11/qatar-investment-authority-investment-pace

الملاحق

ملحق رقم (1) اتفاق الدوحة 2008

نص الاتفاق:

"–اتفقت الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني للانعقاد طبقا للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية."

" –تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيرا توزع على أساس 16 وزيرا للأغلبية، 11 للمعارضة، 3 للرئيس، وتتعهد كافة الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة ."

" –اعتماد القضاء طبقا لقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان"، ومناقشة البرلمان "للبنود الإصلاحية" الواردة في اقتراح القانون الذي أعدته اللجنة الوطنية برئاسة الوزير السابق فؤاد بطرس.

وفيما يتعلق بتعزيز سلطات الدولة وحصر السلاح بيدها أشار الاتفاق إلى أن الحوار انطلق في الدوحة وتم الاتفاق على :

" –تعهد الأطراف بحظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه فيما قد يطرأ من خلافات أيا كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي."

" –تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية."

" –يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية وبما يعزز ثقة اللبنانيين."

كما أشار الاتفاق إلى أن القيادات السياسية "أعادت تأكيد الالتزام بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور."

ملحق رقم (2) جهود الوساطة القطرية على المستوى الإقليمي والدولي

التاريخ	الوساطة	المستفيدون
2004- فبراير	جهود دولة قطر في إطلاق سراح 100 أسير حرب مغربي من تندوف الجزائر ونقلهم إلى قاعدة عسكرية في أكادير المغرب.	المغرب
2006- أكتوبر	جهود دولة قطر في التوسط بين الفصائل الفلسطينية فتح وحماس.	الشعب الفلسطيني وفصائله
2007-يونيو	جهود دولة قطر في التوسط لوقف إطلاق النار في اليمن.	الشعب اليمني
2007-يوليو	جهود دولة قطر في إطلاق سراح الممرضات البلغاريات ليبيا، وتضمن الاتفاق إنشاء "الصندوق الليبي للأطفال المصابين بالإيدز"، والذي ساهمت فيه قطر بالتعاون مع جمهورية التشيك.	حكومة بلغاريا، حكومة ليبيا

2008–فبراير	جهود دولة قطر في التوسط للتوصل لاتفاق السلام في اليمن.	السكان المدنيون في اليمن
2008–مايو	جهود دولة قطر في التوسط واستضافة المفاوضات بين الفصائل اللبنانية.	الشعب اللبناني وسلطاته الحاكمة
2008–سبتمبر	جامعة الدول العربية تفوض قطر بالتوسط في محادثات سلام دارفور.	السودان وشعبه
2009–مارس	جهود دولة قطر في اتفاق السلام بين السودان وتشاد الموقع في عام 2010	السودان وتشاد
2009	إطلاق جهود الوساطة بين الحكومة اليمنية والحوثيين	اليمن
2010–مارس	جهود دولة قطر في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين الرئيس السوداني عمر البشير وحركة التحرير والعدالة.	حكومة السودان وجماعة التمرد المنشقة في دارفور

2010–يونيو	جهود دولة قطر في التوسط في اتفاق وقف إطلاق النار بين جيبوتي وإريتريا.	جيبوتي، إريتريا
2010–أغسطس	جهود دولة قطر في التوسط بتجديد اتفاق وقف إطلاق النار في اليمن.	اليمن
2011–يوليو	جهود دولة قطر في التوسط ما بين الأطراف المتنازعة عبر وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وتُعد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور تتوي جًا لعامين ونصف من المفاوضات والحوا ر والمشاورات مع الأطراف الرئيسية في صراع دارفور، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين والشركاء الدوليين. وتتناول وثيقة الدوحة للسلام في دارفور الأسباب الجذر ية للصراع وعواقبه، بما في ذلك تقاسم ال سلطة، وتقاسم الثروة، وحقوق الإنسان، وا لعدالة والمصالحة، والتعويض والعودة، وا لحوار الداخلي وغيرها.	تلتزم حكومة السودان وحر كة التحرير و العدالة بإطار عملية السلا م الشاملة في دارفور
2011	جهود دولة قطر في وقف إطلاق النار بين جيبوتي وإرتيريا.	حكومة وشعب

		جيبوتي وإريتريا
2013–فبراير	جهود دولة قطر في الإفراج عن مواطن سويسري محتجز في اليمن.	سويسرا
2013–فبراير	جهود دولة قطر التوصل إلى اتفاق وقف لإطلاق النار في دارفور.	شعوب وسلطات دارفور والخرطوم.
2013	جهود دولة قطر في الوساطة بين الأطراف الأفغانية الجماعات والفصائل الأفغانية.	أفغانستان
2014–مارس	جهود دولة قطر في الإفراج عن 13 راهبة من بلدة معلولا والمحتجزات لدى جماعة متمردة في سوريا في عملية تبادل للأسرى.	سوريا، بما في ذلك بطريركية الروم الأرثوذكس في دمشق.
2014–مايو	جهود دولة قطر في التوصل لاتفاق ما بين الولايات المتحدة وطالبان للإفراج عن خمسة سجناء من طالبان من خليج	الولايات المتحدة وطالبان

	جوانتانامو مقابل الافراج عن الرقيب بوي بيرجدال من الجيش الأمريكي.	

2014–يوليو\اغسطس	جهود دولة قطر في التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار ما بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة في غزة.	إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة
2014–سبتمبر	جهود دولة قطر في إطلاق سراح 45 من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وصحفي أمريكي محتجزين لدى المتمردين في سوريا	الأمم المتحدة، قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بما في ذلك دولة مساهمة في حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فيجي، الولايات المتحدة
2015–يوينو	جهود دولة قطر في الإفراج عن 4 من حرس الحدود من	طاجيكستان

	طاجيكستان محتجزين لدى طالبان.	
2015–نوفمبر	جهود دولة قطر في إبرام اتفاق مصالحة بين التبو والطوارق في ليبيا.	ليبيا
2015–ديسمبر	جهود دولة قطر في الإفراج عن 16 من قوات الأمن والجيش اللبنانيين المحتجزين لدى جماعة متمردة في سوريا.	لبنان
2016–يناير	جهود دولة قطر في الإفراج عن مواطن كندي محتجز لدى طالبان.	كندا
2016–مايو	جهود دولة قطر في الإفراج عن أربعة أسرى حرب من جيبوتي محتجزين في إريتريا.	جيبوتي
2017–فبراير	جهود دولة قطر في التوصل إلى اتفاق بين حكومة السودان وحركة الثورة الثانية لجيش تحرير السودان.	السودان

2017–أبريل	جهود دولة قطر في إطلاق سراح مواطنين قطريين وسعوديين محتجزين في العراق.	دولة قطر، والمملكة العربية السعودية
2018–اكتوبر	جهود دولة قطر في إطلاق سراح صحفي ياباني محتجز في سوريا.	اليابان
2019–نوفمبر	جهود دولة قطر في تبادل لمعتقلين أفغان مقابل مواطنين أميركيين وأستراليين.	الولايات المتحدة الامريكية واستراليا

2020–2019	جهود دولة قطر في التوسط لاستضافة الحوار الأفغاني.	افغانستان والأطراف الدولية لتعزيز حقوق الإنسان والدعم الإنساني والأمن والسلام والاستقرار والتنمية المستدامة، بما في ذلك النساء والمجموعات الأخرى.
2020–مارس	جهود دولة قطر في اتفاق الدوحة التاريخي بين الولايات المتحدة وطالبان لتحديد جدول زمني	الولايات المتحدة الامريكية وأفغانستان

	لانسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان.	
2021–مايو	جهود دولة قطر في استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كينيا والصومال واتفاقية الحدود الصومالية الكينية.	الصومال وكينيا والشعوب المتضررة من الصراع في المناطق الحدودية
2021–اغسطس	جهود دولة قطر في انسحاب الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي من أفغانستان، بما في ذلك الاتفاقات لإبقاء مطار كابول مفتوحًا، وإنشاء جسر جوي إنساني، وتوسطت في سلسلة من الاتفاقيات التي أدت	الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وأفغانستان. وقد شملت جهود الوساطة في الإجلاء طلابًا ومعلمين وناشطين ومحامين وأطباء وفنانين وموسيقيين أفغان، بالإضافة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومواطنين من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وأستراليا وصحيفة وول ستريت جورنال وواشنطن بوست ووال ديزني

	إلى أكبر جسر جوي مدني في التاريخ لإجلاء أكثر من 110 آلاف مواطن أجنبي ومواطنين أفغان معرضين للخطر وأطفال غير مصحوبين بذويهم.	وسي بي إس وإيه بي سي وسي إن إن وبي بي سي وفرانس 24 وفوكس نيوز ودويتشه فيله ويورونيوز وناشيونال جيوغرافيك ومؤسسة كلينتون ومعهد الولايات المتحدة للسلام ومؤسسة ملالا ولجنة حماية الصحفيين ووكالة الأنباء الألمانية وجامعة أفغانستان الأمريكية وكلية القيادة في أفغانستان والمعهد الوطني للموسيقى في أفغانستان والاتحاد الدولي للنقابات والاتحاد الدولي لكرة القدم والصندوق الوطني للديمقراطية وجوجل ويوتيوب والأمم المتحدة ومجموعات أخرى مختلفة.

2021- أغسطس\ سبتمبر	جهود دولة قطر في إجلاء ونقل البعثات الدبلوماسية التي كانت مقرها كابول سابقًا للولايات المتحدة، والمملكة المتحدة واليابان وهولندا.	الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وإيطاليا وهولندا

2021–نوفمبر	أعلنت الولايات المتحدة عن ترتيب "القوة الحامية" لقطر لتسهيل/التوسط في أي اتصال رسمي بين الحكومة الأمريكية وأفغانستان.	الولايات المتحدة الامريكية وأفغانستان
2022–أغسطس	جهود دولة قطر في التوسط في اتفاق الحوار الوطني بين الفصائل التشادية.	الشعب والسلطات الحاكمة في تشاد. المصالحة الوطنية بما في ذلك خطوات وقف الأعمال العدائية التي تعود بالنفع على جميع شعوب تشاد.
2022– أغسطس\سبتمبر	جهود دولة قطر في التوسط بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإيران بشأن جهود استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015 الاتفاق النووي.	الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإيران

2022- أغسطس\اكتوبر	جهود دولة قطر في استخدام الدبلوماسية الوقائية لخفض التصعيد في ليبيا.	الشعب الليبي
2023-فبراير	انضمام دولة قطر إلى المجموعة الخماسية مع كل من فرنسا والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر للتوسط لإنهاء الأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان (الخماسي).	الشعب اللبناني
2023- مارس	جهود دولة قطر في الافراج عن المعارض الرواندي بول روسيبا غينا ووصوله إلى الأراضي الامريكية	

2023–يونو	قطر مع تركيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة مجموعة الخماسية للصومال يعقد في الدوحة.	شعب الصومال والحكومة الصومالية في مقديشو(FGS)
2023–2024	جهود دولة قطر في التوصل لسلسلة من اتفاقيات لم شمل الأسر وعمليات المبادلة بين روسيا وأوكرانيا.	روسيا وأوكرانيا بما في ذلك الأطفال والأسر.
2023–أكتوبر	جهود دولة قطر في عملية تبادل أسرى بين الولايات المتحدة وإيران.	إيران والولايات المتحدة الامريكية
2023–ديسمبر	جهود دولة قطر في صفقة بين الولايات المتحدة والحكوم ة البوليفارية في فنزويلا لتبادل السج ناء.	فنزويلا والولايات المتحدة الامريكية
2024–يناير	جهود دولة قطر في التوسط بين الأطراف في الصومال.	الصومال
2024– يناير	جهود دولة قطر في التوسط للافراج عن معتقل ارجنتيني بنخامين سينونيغي، في أفغانستان.	ارجنتين
2024–فبراير	جهود دولة قطر في إفراج عن معتقل نمساوي في أفغانستان.	النمسا
2024–أغسطس	جهود دولة قطر في تسهيل المفاوضات بين ألمانيا وطالبا ن أفغانستان تساعد في عودة الأفغا	ألمانيا وأفغانستان

	ن إلى بلادهم على أساس وضعهم ا لقانوني.	
2024–أكتوبر	أكدت قطر والشركاء في المجموعة الخماسية بشأن الصومال، والتي تشمل دولة قطر والامارات العربية المتحدة، وجمهورية تركيا، والولايات المتحدة والصومال، دعمهم لجهود الوساطة وضرورة التركيز على الأهداف الاقتصادية والأمنية المشتركة، وخاصة لمعالجة التهديدات المستمرة والناشئة من الجماعات الإرهابية في القرن الأفريقي.	شعب الصومال والحكومة الصومالية في مقديشو(FGS)